OPEN ACCESS
Journal of Islamic & Religious Studies
ISSN (Online): 2519-7118
ISSN (Print): 2518-5330
jirs.uoh.edu.pk/jirs

JIRS, Vol.:6, Issue: 1, Jan – June 2021,
DOI: 10.36476/JIRS.6:1.06.2021.01, PP: 1 - 28

"التدليسُ" أقسامُه وفروعُها: دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ

Types and Branches of Tadlīs (Misrepresentation) in Ḥadīth: An Applied Study

د. سيد عبد الماجد الغَوْرِي

Dr. Syed Abdul Majid Ghouri

Assistant Professor, Faculty of Quranic & Sunnah Studies,
Islamic Science University of Malaysia (USIM), Malaysia

Version of Record Online/Print: 25-06-2021
Accepted: 31-05-2021
Received: 31-01-2021

Abstract

'Ulūm al-Ḥadīth (i.e., sciences of Ḥadīth) are considered one of the noblest Islamic sciences because they give the learner aware about the principles necessary for accepting or rejecting Ḥadīth based on the status of sanad (line of narrators) and matn (narrated text). Through these sciences, Ṣaḥīḥ and Ḍa'īf of Sunnah can be known. One of the important topics of these sciences (through which a judgment can be made whether sanad is muttaṣil (i.e., thoroughly connected) or mursal, and then knowing that Ḥadīth is Ṣaḥīh or Ḍa'īf) is tadlīs which refers, as per the nomenclature of Ḥadīth scholars, on narrator's hiding a defect in sanad and improve its apparent view. Hence, this type is considered one of the most delicate and important types of Ḥadīth sciences because it contains cover-up, ambiguousness, illusion and disguise. Whoever wrote, in the past or present, about scholars of Ḥadīth had discussed about tadlīs and its types. However, discussion in their books was concise and very short so the readers do not get a comprehensive and clear picture of the same. Further, their discussion did not introduce all types and branches of tadlīs with illustrative examples. This research presents a brief study on tadlīs highlighting its main aspects, introducing its main types and branches with illustrative examples to each of them and giving the judgement for each of them. The researcher applied inductive and analytical research approaches in the study. Inductive approach was aimed to collect information about tadlīs and its types from the classical and modern resources of Ḥadīth sciences. Analytical approach was applied in analyzing views of some scholars in this type, sections, and branches.

Keywords: *tadlīs, Ḥadīth, branches, uloom al hadith*

CC BY

الملخَّص:

تُعتبَر "علومُ الحديث" مِن أجَلِّ العلوم الإسلامية لكَوْنها تُعرِّف الأصولَ التي تُدرَى بها أحوالُ السَّنَدِ والْمَتْنِ من حيث القَبُوْل والرَّدّ، وبهذه العلومِ يُمَيَّزُ بين صحيح السُّنَّةِ النبويةِ وضعيفِها. ومن الموضوعاتِ المهمَّةِ في هذه العلوم (والتي يترتَّب عليها الْحُكْمُ باتِّصال الإسناد أو إرسالِه، ومِن ثَمَّ الْحُكْمُ بصِحَّة الحديث أو ضَعْفِه) هو: "التَّدليسُ"، الذي يُطلَق في مُصطلَح المحدِّثين على إخفاء الرَّاوي عَيْباً في الإسناد وتحسينِه لظاهِره؛ لذلك يُعتبَر هذا النَّوْعُ من أدَقِّ أنواعِ هذه العلومِ وأهَمِّها لِمَا فيه من الْخَفَاء والغُمُوْضِ والإيهامِ والتَّمويهِ. وقد تحدَّث عن "التَّدليس" وأقسامِه كلُّ مَن ألَّف مِن علماء الحديثِ قديماً وحديثاً، إلاَّ أنَّ كلامَهم عنه في كُتُبهم جاء مُوجَزاً ومُختصَراً جِدّاً بحيث إنه لا يُعطي للقُرَّاء صورةً شاملةً وواضِحةً عنه، كما أنَّ كلامَهم فيها عن "التَّدليس" لا يعرِّفهم – أيضاً – بجميع أقسامِه وفروعِها تعريفاً جامعاً مع الأمثلة التوضيحية لكُلٍّ منها. وهذا البحثُ يقوم بدراسةٍ مُختصَرةٍ عن "التَّدليس" من أهَمِّ جوانبه، ثم يركِّز على تعريف أقسامِه وفروعِها مع التَّمثيل لجميعها، وكذلك مع بيانِ الْحُكْمِ لكُلٍّ منها. وقد اعتمد الباحثُ في إعداد هذا البحثِ على منهجٍ استقرائيٍّ ومنهجٍ تحليليٍّ، أمَّا المنهجُ الاستقرائيُّ فهو لجمع المعلومات عن "التَّدليس" وأقسامِه من الكتب القديمة والحديثة في علوم الحديث، وأمَّا المنهجُ التحليليُّ فقد اعتمد عليه لتحليل بعض أقوال العلماء في هذا النَّوْعِ وأقسامِه وفروعها.

الكلمات الافتتاحية: التَّدليس، الحديث، الأقسام، الفروع، الدراسة.

المقدِّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ على نبيِّه المصطفى مُحَمَّد الصَّادِق الأمين، وعلى آله البَرَرَة الطَّيِّبين، وأصحابِه الْخِيَرَة الغُرِّ الْمَيَامِيْن، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّيْن.

أمّا بعد: فإنَّ الله – تبارك وتعالى – قيَّض للعِنَاية بسُنَّة رسولِه – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – أئمَّةً جَهَابِذَةً قد وَقَفُوا حياتَهم لخدمتها رِوَايةً وكِتابةً، جَمْعاً وتدويناً، ثم تمييزاً للصَّحيح من السَّقيم من الأحاديث والآثار، والثابتِ الْمُسْنَدِ من المدسوس المدلَّس منها، ثم تصنيفاً لأنواعٍ عديدةٍ من الكتب الجليلة فيها. كما أنَّهم لم يَأْلُوْا جُهْداً في التأليف في "علوم الحديث"، فقد قاموا في كلِّ نوعٍ من أنواعِها بتأليف الكتبِ تأصيلاً وتقعيداً له، حتى قِيْلَ في هذه العلومِ إنَّها "نَضِجَتْ واحْتَرَقَتْ"، وقد تناولوا – رحمهم اللهُ تعالى – في كُتُبهم كُلَّ أنواع علوم الحديث، دُوْنَ أن يَترُكوا فيها شيئاً لِمَن بعدهم لمزيدٍ من التعريفِ بها والتَّأصيلِ والتَّقعيدِ لها، غير الاستدراكِ والتَّذليلِ عليها، أو التَّقييدِ والتَّحريرِ، أو التَّبسيطِ والتَّيسيرِ لها.

أوّلاً: أهميةُ البحث:

"التَّدليسُ" أحد الأنواعِ الدقيقة في علوم الحديث، وهو يُعتبَر من الموضوعات المهمَّة والمباحث الدقيقة؛ لِمَا فيه من الغُمُوْض والْخَفَاء، والتَّمْوِيْه والتَّعمية، والإيهام والتَّلبيس، والتَّغرير والتَّغطية، كما أنَّ له صلةً قويةً باتِّصَال السَّنَد؛ لكَوْنه من أهَمِّ شُرُوْط قَبُوْل الحديثِ، بأن يكون كُلُّ راوٍ من رُوَاة السَّنَدِ قد تَحَمَّلَ الحديثَ عمَّن فوقه بطريقةٍ من طُرُق التَّحَمُّلِ المعتبَرةِ عند العلماء، ورواه بصِيَغٍ صريحةٍ للتَّحديث والسَّمَاع، فلا يُمكِن أن يُحكَم على الحديث بالصِّحَّة أو بالحسن إلاَّ إذا كان سَنَدُه مُتَّصِلاً، فإذا فُقِدَ هذا الشَّرْطُ، ورُوِيَ الحديثُ بصِيَغٍ غير صريحةٍ للتَّحديث والسَّمَاع؛ فهنا يُتَوَقَّفُ في حديث الرَّاوي لاحتمال تَطَرُّقِ التَّدليسِ لرِوَايته، فيكون الحديثُ ضعيفاً وغيرَ مقبولٍ.

وهنا تتجلَّى أهميّةُ "التَّدليسِ" بين أنواع علوم الحديث، وأهميّةُ معرفةِ أقسامِه وفروعِها وحُكْمِ كُلٍّ منها، وكذلك أهميّةُ الإلمامِ بمعرفةِ بعض المسائل المهمَّة والمباحث الدقيقة المتعلّقة به.

ثانياً: سببُ اختيار البحث:

لقد تحدَّث عن "التَّدليس" وأقسامِه كلُّ مَن ألَّف في علوم الحديثِ مِن المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصِرين، لكنَّ كلامهم فيها جاء بإيجازٍ واختصارٍ جِدّاً، بحيث لا يَشْفِي غليلَ القارئِ الطُّلْعَةِ ولا يروي ظَمَأَه، ولا يُمكِّن طَلَبَةَ العِلم من استيعاب الكثير من المسائل والمباحث والأقسام التي تَخْتَصُّ بهذا النَّوْعِ.

نَعَمْ! قد ألَّف في الآونَةِ الأخيرةِ بعضُ الأساتذة الجامعيين كتباً مُوَسَّعةً في هذا الموضوع، إلاَّ أنَّ الهِمَمَ – وللأسف – لا تَسْمُوا إلى قراءة مِثْلها رغم احتوائها على المعلومات القيمة والفوائد الغزيرة في هذا الباب، الأمرُ الذي دَفَعَني إلى إعداد هذا البحثِ في "التَّدليس" وأقسامِه وفروعِها؛ ليكون للمدرّسين والطَّلَبَةِ عَوْناً ومَرْجِعاً سَهْلاً في ذلك يَفِي بغَرَضهم ويحقِّق منشودَهم بسهولةٍ ويُسْرٍ؛ وذلك لأنَّ الأمثلة التوضيحية والنَّظرية والعَمَلية ولا سِيَّما في مِثْل هذا النَّوْعِ الْمُهِمِّ (أي: "التَّدليس") من أنواع علوم الحديثِ التي تَكثُر فيها الأقسامُ وفروعُها، فهي تُساعِد الطَّلَبَةَ جِدّاً على ترسيخ وتثبيت المعلومات في أذهانهم، وتمكِّنهم من هذه العلومِ تمكُّناً جيداً.

ثالثاً: خُطَّة البحث:

يتضمَّن هذا البحثُ مقدّمةً ومبحثَيْن وخاتمةً، ويلي المبحثَيْن عِدَّةُ مطالب على النحو الآتي:

المبحث الأوّل: هو يشمل أهَمَّ المباحث المتعلّقة بالتَّدليس مُوَزَّعةً في المطالب الآتية:

المطلب الأول: المفهوم اللُّغَوِيّ والاصطلاحِيّ للتَّدليس.

المطلب الثاني: الصِّيَغُ الصَّريحةُ بالسَّمَاع وغير الصَّريحةِ له.

المطلب الثالث: الأسبابُ الحامِلةُ على التَّدليس.

المطلب الرابع: مَضَرَّةُ التَّدليسِ وخَطَرُه على الدِّين.

المبحث الثاني: خصّصتُه لتعريف جميع أقسام "التَّدليس" وفروعِها، وتحدّثتُ فيه أوّلاً عن أوّل مَن قام من علماء الحديثِ بتقسيم "التَّدليس" إلى أقسامٍ، ثم توسّعتُ في تعريف كلٍّ منها مع ذِكْر الأمثلة التوضيحية وبيانِ حُكْمِ كلٍّ منها. ويحتوي هذا المبحثُ على ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: القِسْمُ الأوَّل: "تدليسُ الإسنادِ" وفروعُه وأمثلةُ كلٍّ منها.

المطلب الثاني: القِسْمُ الثَّاني: "تدليسُ الشُّيُوْخِ" وفروعُه وأمثلةُ كلٍّ منها.

المطلب الثالث: ذكرتُ فيه أنواعاً أخرى للتَّدليس، (مِثل: "تدليسِ الْخَفِيّ"، و"تدليسِ الْمَتْنِ"، و"تدليسِ الْمُتَابَعَةِ"، و"تدليسِ الإجازَةِ"، و"تدليسِ الْمُذَاكَرَةِ") مع أمثلة كلٍّ منها، وهذه الأنواعُ تختصّ على الصحيح بالقِسْمَين السَّابِقَين ("تدليس الإسناد" و"تدليس الشُّيُوْخ").

ثم أنهيتُ البحثَ بذِكْر عددٍ من النتائج المهمَّة التي توصّلتُ إليها من خِلال إعدادي له.

وأسأل اللهَ عَزَّ وجَلَّ: أن يتقبَّل مِنّي هذا الْجُهْدَ الْمُقِلَّ في خدمة السُّنَّة النبوية المطهَّرة، وينفع به، وما ذلك عليه بعزيز.

المبحث الأول: "التدليسُ" مفهومُه اللُّغَوِيُّ والاصطلاحِيُّ ومَضَرَّتُه والأسبابُ الحامِلةُ عليه:

المطلب الأوّل: المفهومُ اللُّغَوِيُّ والاصطلاحِيُّ للتَّدليس:

(أ) المفهومُ اللُّغَوِيُّ للتَّدليس:

قال ابنُ فارِسٍ أبو الحسن أحمد القَزْوِيْنِيّ (ت395هـ): "دَلَسٌ: الدَّال، واللاَّم، والسِّيْن: أَصْلٌ يَدُلُّ على سَتْرٍ، وظُلْمَةٍ، فالدَّلَسُ: دَلَسُ الظَّلاَمِ"[1]. وقال أبو طاهِر مَجْد الدِّين الفَيْرُوْزآبادِيّ (ت817هـ): "الدَّلَسُ – بالتَّحريك – الظُّلْمَةُ، كالدُّلْسَة، واختلاطُ الظَّلاَمِ...، والتَّدَلُّسُ: التَّكَتُّمُ"[2]. وقال ابنُ مَنْظُوْرٍ مُحَمَّد بن مُكَرَّم الإفْرِيْقِيّ (ت711هـ): "فالتَّدليسُ إخفاءُ العَيْبِ"[3]

وتبيَّن مِمَّا سَبَق في معاني "التَّدليسِ": أنه في البَيْع – وفي كلِّ شيءٍ –: إخفاءُ عَيْبِ السِّلْعَةِ وكِتْمَانُه عن المشتري، فكأنَّ البائِعَ أَظْلَمَ أمرَها على المشتري أو غيرِه.

ومِن هنا بدأ استعمالُ هذا اللفظِ عند المحدِّثين، حيث أطلقوه على فِعل بعض الرُّوَاةِ من إخفائِهم بعضَ العُيوبِ في الأسانيد[4]؛ وذلك لاشتراكه مع المعنى اللُّغَوِيّ في الْخَفَاء، وفي تغطية وَجْهِ الصَّوَابِ فيه.

(ب) المفهومُ الاصطلاحِيُّ للتَّدليس:

تبيَّن من خلال المعنى اللُّغَوِيّ للتَّدليس أنه: سَتْرُ عَيْبٍ وإخفاؤه وكِتْمَانُه، ولهذا المعنى اللُّغَوِيّ للتَّدليس عند المحدِّثين ارتباطٌ وثيقٌ بالمعنى الاصطلاحيّ الذي يَستعمِلونه، لأنَّ الإخفاء لازَمَه إيهامُ العَكْسِ. وبتتبُّع استعمالِهم لكلمة "التَّدليس" ومُشْتَقَّاتِها؛ يَتَّضِحُ لنا أنَّ المعنى المستقرّ عندهم للتَّدليس هو: "الإخفاءُ مع الإيهام"، كما يَدُلُّ على ذلك قولُ الإمام أبي حاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان البُسْتِيّ (ت354هـ) في ترجمة "عبد الرَّحمن بن يزيد بن تَمِيْم السُّلَمِيّ الدِّمَشْقِيّ" ما نَصُّه: "وهو الذي يُدَلِّس عنه الوَلِيْدُ بن مُسْلِمٍ، يقول: قال أبو عَمْرٍو، وحَدَّثَنا أبو عَمْرٍو عن الزُّهْرِيّ، يُوْهِمُ أنه الأَوْزَاعِيُّ، وإنَّما هو ابنُ تَمِيْمٍ"[5].

فالتَّدليسُ عندهم: "مُطْلَقُ الإيهامِ"، لو روى أحدٌ عن آخَرَ مُوْهِماً – بقَصْدٍ أو بغيره – غير الحقيقة فهو تدليسٌ في الْجُمْلَة[6]؛ لِمَا فيه من تغطيةٍ وتلبيسٍ وتمويهٍ في إسناد الحديثِ أو رُوَاتِه[7]، حيثُ إنَّ الرَّاوي يُوْهِمُ السَّامِعَ أنه قد سمع من شَيْخِه مع أنَّه لم يسمع منه.

هذا ما ذكرتُه في تعريف المعنى الاصطلاحيّ للتَّدليس هو المقصودُ عند المحدِّثين، ويَشترِك في هذا المعنى جميعُ أقسامِه وفُروعِها، وإلاَّ فمفهومُ "التَّدليسِ" يُعرَّف حسب كُلِّ قِسْمٍ من أقسامه، كما يَختلِف تعريفُه باختلافِ كُلٍّ منها.

وتأسيساً على ما سبق يَتَّضِحُ لنا: أن "التَّدليس" فيه ظُلْمَةٌ يَنتُج عنها تغطيةُ حقيقةِ الأمر عن النَّاظر إليها، وقد تكون هذه التغطيةُ لسَتْر عَيْبٍ في السِّلْعَة كما يفعل بعضُ البائِعين تنفيقاً لها. وقد لا يكون وراء تلك التغطيةِ والظُّلْمَةِ عيبٌ. وأمَّا تعريفُ "التدَّليس" في اصطلاح أهل الحديث فيختلف باختلاف أقسامِه كما أسلفتُ، وسيأتي ذلك في المبحث الثاني الخاصّ بها.

المطلب الثاني: الصِّيَغُ الصَّريحةُ بالسَّماع وغير الصَّريحةِ له:

يَثْبُتُ "التَّدليسُ" من الرَّاوي من عَدَمِه حسب الصِّيْغَةِ التي يروي بها الحديثَ، فإذا رواه بالصِّيْغَة الجازِمة الصَّريحة في السَّماع فلا كلامَ، والحديثُ مقبولٌ لسَلاَمَتِه من التَّدليس. أمَّا إذا رواه بصِيْغَةٍ مُوْهِمَةٍ، وغيرِ صريحةٍ في السَّماع؛ فهنا يُتَوَقَّفُ في حديثه لاحتمال تَطَرُّقِ التَّدليس لرِوَايته هذه.

وأَشْهَرُ الصِّيَغِ الصَّريحةِ بالسَّمَاع: "سَمِعْتُ"، "حَدَّثَنِي" و"حَدَّثَنا"، "أَنْبَأَنِيْ" و"أَنْبَأَنَا"، "أَخْبَرَنِيْ" و"أَخْبَرَنا"، وما في معنى ذلك. قال الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ أبو بَكْرٍ أحمد بن عليّ (ت463ه): "ما يَسمَع من لفظِ المحدِّث، الرَّاوي له بالْخِيَار فيه، بين قولِه: (سمعتُ) و (حَدَّثَنا)، و (أَخْبَرَنا)، و (أَنْبَأَنا)، إلاَّ أنَّ أَرْفَعَ هذه العباراتِ: سمعتُ..."[8]، ثم قال: "ثم يَتْلُوْها قولُ: (حَدَّثَنا) و (حَدَّثَني)..." [9].

وأمَّا الصِّيَغُ الْمُحتمِلةُ للسَّمَاع وعَدَمِه فأَشْهَرُها: "عَنْ"، و"أَنَّ"، و"قالَ". وغالِبُ الرُّوَاةِ الْمُدَلِّسِيْنَ يَستعمِلون هذه الصِّيَغَ في رواياتهم التي لم يسمعوها[10].

وأمَّا بالنسبة لِحُكْمُ هذه الصِّيَغِ فهي تفيد الاتِّصالَ، وتُحْمَلُ على السَّمَاع، لكن بشرط أن يَثْبُت اللِّقَاءُ والسَّمَاعُ[11].

المطلب الثالث: الأسبابُ الحامِلةُ على التَّدليس:

للتَّدليسِ عِدَّةُ أسبابٍ، وهي تتنوَّع بتنوُّع أغراضِ المدلِّسين، وبعضُها مُتداخِلٌ، فمِنها ما هو مذمومٌ جِدّاً لِمَا فيه من إخفاء العُيوب والعِلَل. وفي هذا المطلبِ أكتفي بذِكْر بعض أهَمّ تلك الأسبابِ:

1) تحسينُ الحديثِ وتسويتُه:

بحيث يُظهِر الْمُدَلِّسُ في إسناد الحديثِ الأَجْوَادَ ويُخْفِي الأدنياءَ، يقول الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ: "وربَّما لم يُسقِط الْمُدَلِّسُ اسمَ شَيْخِه الذي حدَّثه، لكنه يُسقِط مِمَّن بعده في الإسناد، رَجُلاً يكون ضعيفاً في الرِّوَاية أو صغيرَ السِّنّ، ويُحسِّن الحديثَ بذلك"[12].

2) الرَّغْبَةُ في عُلُوّ الإسناد:

كان رُوَاةُ الحديثِ حَرِيْصِين أشَدَّ الحرصِ على طلب عُلُوِّ الأسانيد، وكانوا يَرَوْنَ النُّزُوْلَ فيها عَيْباً ونَقْصاً، قال الإمامُ أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبَانِيّ البَغْدَادِيّ (ت241ه): "طلبُ الإسنادِ العالِي سُنَّةُ عمَّن سَلَف"[13]، وقِيل للإمام يَحْيَى بن مَعِيْنٍ البَغْدَادِيّ (ت233ه) في مَرَض موتِه الذي ماتَ فيه: "ما تَشتهِي؟، قال بَيْتٌ خالٍ وإسنادٌ عالٍ"[14].

فلهذا الغَرَضِ النَّبيلِ والقَصْدِ الشَّريفِ؛ كان بعضُ الرُّوَاةِ يُسقِطون أسامِيَ مَن سمعوا منهم، ويدلِّسون عمَّن فوقهم.

3) ضَعْفُ حالِ شيخ الْمُدَلِّسِ:

هذا الدافعُ هو الغالِبُ على صنيع المدلِّسين، كما قال الحافِظُ ابنُ عبد البَرّ أبو عُمَر يُوْسُف بن عبد الله القُرْطُبِيّ (ت463ه): "... وإنَّما سمعه مِن غيره، مِمَّن تُرْضَى حالُه أو لا تُرْضَى، على أنَّ الأغلَبَ في ذلك لو كانت حالُه مَرْضِيَّةً لذَكَره..."[15]. وقال الحافظُ شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن أحمد الذَّهَبِيُّ (ت748ه): "ولهم في ذلك أغراضٌ: فإنْ كان لو صَرَّح بِمَن حدَّثه عن الْمُسَمَّى؛ لعُرِفَ ضَعْفُه، فهذا غَرَضٌ مذمومٌ، وجِنَايةٌ على السُّنَّةِ..."[16].

4) استصغارُ الشَّيْخِ:

يعني: أن يكون شيخُ الْمُدَلِّسِ ضعيفاً، أو مجهولاً، فيُسقِطه الْمُدَلِّسُ، وفي ذلك يقول الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ: "والعِلَّةُ في فِعْله ذلك كَوْن شيخِه غيرَ ثِقَةٍ... أو يكون أَصْغَرَ من الرَّاوي عنه سِنّاً..."[17]. فيعمِّيه المدلِّسُ على النَّاس كي لا يُفطَن له.

5) تَأَخُّرُ وفاةِ الشَّيْخِ:

بحيث شارَكَ الْمُدَلِّسُ في السَّمَاع من ذلك الشَّيْخِ جماعةٌ أقَلُّ منه – مثلاً – سِنّاً أو عِلْماً، ويكون عُمُرُ الشَّيْخِ مئةَ وعشرة سنةً مثلاً، فتَأَخَّرَتْ وفاتُه، وبسبب ذلك هو رُزِقَ عدداً كبيراً من التَّلاميذ، وهم في أعمارٍ مختلفةٍ، فمِنهم مَن عُمِّرَ تسعين سنةً، ومِنهم مَن عُمِّرَ خمسين سنةً، ومِنهم مَن عُمِّرَ ثلاثين سنةً، فصاحِبُ التِّسعينياتِ يَحذِف من السَّنَدِ شيخَه المذكورَ في الأَعْلَى كَيْلاَ يُصبِح صاحِبُ الثَّلاثينياتِ زميلاً له في التحمُّل مع ذلك الشَّيْخِ، فالمدلِّسُ هنا صاحِبُ التِّسعينياتِ[18].

6) صِغَرُ سِنِّ الشَّيْخِ الْمُدَلَّسِ عن سِنِّ الْمُدَلِّسِ:

بحيث يكون شيخُ الْمُدَلِّسِ أَصْغَرَ منه؛ وذلك لأنَّه قد يقع في نفس المدلِّسِ حَرَجٌ بسبب رِوَايتِه عن هذا الصَّغير، فتَستنكِف نفسُه عن الرِّوَاية عن هذا الشَّيْخِ الصَّغيرِ، فيُسقِطه، ويروى عمَّن لم يسمع منه.

7) إيهامُ كَثْرَةِ الْمَشَايخ:

يقول الإمامُ ابنُ دقيق العِيْد تَقِيّ الدِّيْن الْمِصْرِيّ (ت702هـ): "ولهم في ذلك أغراضٌ.. وأكثَرُ مقصودِ المتأخِّرين في التَّدليسِ طَلَبُ العُلُوِّ، أو إيهامُ كثرةِ الْمَشَايخ، كما إذا روى عن شيخٍ باسْمه المشهورِ، ثم نَسَبه مَرَّةً أخرى إلى جَدٍّ له أَعْلَى، ثم ذَكَره مَرَّةً أخرى بكُنْيَته..."[19].

هذه بعضُ أهَمِّ أسباب التَّدليس للذين فَعَلُوه[20]، وللمُتَأمِّل في ذلك يَظهَر أكثَرُ مِمَّا ذكرتُه منها هنا.

المطلب الرابع: مَضَرَّةُ "التَّدليس" وخَطَرُه على الدِّين:

"التَّدليسُ" أيّما كان وكيفما كان، له ضَرَرٌ كبيرٌ في الدِّيْن؛ لذلك ذَمَّه جماهيرُ أئمَّةِ الحديث، واشتدَّ نكيرُ بعضِهم على مَن يدلِّس، وجَعَلُوه مِن الكَذِب، كما جَعَله بعضُهم أشَدَّ من الزِّنا، ومنهم الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج أبو بِسْطَام البَصْرِيّ (ت160هـ) الذي قال: "لأَنْ أَزْنِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أُدَلِّسُ"[21]، وهذا مِنه إفراطٌ محمولٌ على المبالَغة في الزَّجْر عنه والتَّنفير[22]. وقال الإمامُ عبد الله بن الْمُبَارَك الْمَرْوَزِيّ (ت181هـ): "لأَنْ أَخِرَّ مِن السَّمَاء أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أن أُدلِّسَ"[23]. وقال الحافِظُ الذَّهَبِيُّ: "وهو – أي: التَّدليسُ – داخِلٌ في قوله تعالى: (يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا) [آل عمران: 188]. قلتُ: والْمُدَلِّسُ فيه شيءٌ من الغِشّ، وفيه عَدَمُ نُصْحٍ للأُمَّة، لا سِيَّما إذا دَلَّسَ الْخَبَرَ الواهِي، يُوهِم أنه صحيحٌ، فهذا لا يَحِلُّ بوَجْهٍ..."[24].

وكلُّ هذه الأقوالِ تَدُلُّ على ذَمِّ "التَّدليسِ" وقَدْحِه في أحاديث الْمُدَلِّسِ، ورُبَّما في عَدَالتِه، وكلُّه إنَّما هو بسبب الْمَفْسَدةِ التي تَحصُل به، من الرِّوَايَة عن الضُّعفاء والمجهولين، وحَتَّى عن الكَذَّابِيْن والمتروكِيْن، مع إيهام السَّامِعين جَوْدَةَ الأسانيد وخُلُوَّها من الأدنياء – وذلك بإسقاطهم وإخفائهم – وأنَّ الرُّوَاة كُلَّهم ثِقَاتٌ؛ فتنتشر تلك الأحاديثُ وتَرُوْجُ بين عامَّة المسلمين. وهذا سبيلٌ لهَدْم الدِّيْن، وإبعادِ النَّاس عن الْمَعِيْن الصَّافي: كتاب الله عَزَّ وجَلَّ، وسُنَّة نبيِّه الْمُصْطَفى عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ.

المبحث الثاني: أقسامُ "التَّدليس" وفروعُها:

يُعتبَر الإمامُ الحاكِمُ أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت405هـ) أَوَّلَ مَن قام بتقسيم "التَّدليس" إلى أقسامٍ لَمَّا تحدَّث عنه في كتابه "معرفة علوم الحديث" (ص: 103) ، حيثُ ذَكَر للتَّدليس سِتَّةَ أجناسٍ.

ثم تكلَّم في ذلك الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ في كتابه "الكِفَاية في عِلم الرِّوَايَة" (ص: 357، 365) ، وبَيَّن فيه أنَّ "التَّدليس" قِسْمَان فقط،. وقال: "... والتَّدليسُ على ضَرْبَين: الضَّرْبُ الأوّلُ: تدليسُ الحديثِ الذي لم يسمعه الرَّاوي مِمَّن دَلَّسه عنه برِوَايته إيَّاه على وَجْهٍ يُوْهِمُ أنه سمعه منه...، وأمَّا الضَّرْبُ الثَّاني من التَّدليس فهو: أن يروي المحدِّثُ عن شيخٍ سمع منه حديثاً فغَيَّر اسْمَه أو كُنْيَتَه أو نسبَه أو حالَه المشهورَ من أمرِه لئلاَّ يُعرَف..."[25].

وهذا الذي ذَكَره الخطيبُ هو الموجودُ أيضاً في كلام المحدِّثين قبله، ولا يُوجَد غيرُه؛ لذلك تَبِعَهُ على ذلك معظمُ مَن ألَّف بعده في علوم الحديث أمثال: الحافِظ ابن الصَّلاَح أبو عَمْرو عُثْمَان بن عبد الرَّحمن الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت643ه) في مقدِّمته المشهورة[26]، والحافِظِ ابن جَمَاعَة بَدْر الدِّيْن الْحَمَوِيّ (ت733ه) في كتابه "الْمَنْهَل الرَّوِيّ في مُختصَر علوم الحديث"[27]، والحافِظِ صَلاَح الدِّيْن العَلاَئِيّ (ت761ه) في كتابه "جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل"[28]، والحافِظِ سِراج الدِّيْن البُلْقِيْنِيّ (ت805ه) في كتابه "مَحَاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح"[29]، والحافِظِ ابنُ حَجَرٍ شِهَاب الدين أبو الفَضْل أحمد بن عليّ العَسْقَلاَنِيّ (ت852ه) في نُكَته على كتاب ابن الصَّلاَح[30]، والأميرِ مُحَمَّد بن إسماعيل الصَّنْعَانِيّ (ت1182ه) في كتابه "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار "[31] وغيرُهم مِن العلماء في غيرها من الكُتب.

لكنَّ الحافِظَ زَيْن الدِّيْن أبا الفَضْل عبد الرَّحيم العِرَاقِيّ (ت806ه) اعترض على هذا التقسيمِ الثُّنَائِيّ للتَّدليس في كتابه "التَّقييد والإيضاح فيما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصَّلاَح"[32] مُقَرِّراً أنَّه يَنقسِم إلى ثلاثة أقسامٍ.

فيتلخَّص لدينا مِن خِلاَل ما تقدَّم: أنَّ "التَّدليس" قِسْمَان كما قال الخطيبُ البَغْدَادِيُّ: القِسْمُ الأوَّل: "تدليسُ الإسناد"، والقِسْمُ الثَّاني: "تدليسُ الشُّيُوْخ"، ويتفرَّع عن الأوّلِ خمسةُ فروعٍ، هي: "تدليسُ التَّسْوِيَة"، و"تدليسُ القَطْعِ"، و"تدليسُ العَطْفِ"، و"تدليسُ السُّكُوْتِ"، و"تدليسُ الصِّيَغِ". وأمَّا الثَّاني فيتفرَّع عنه فَرْعٌ واحدٌ فقط، هو: "تدليسُ البِلاَد". وسأقوم في مطالب هذا المبحثِ بتعريف مُوَسَّع لهذين القِسْمَين وفروعِهما مع الأمثلة الموضَّحة وذِكر الفوائد المتعلِّقة بكلٍّ منها. ثم أختمه بتعريف بعض الأنواع من التَّدليس التي تَخْتَصُّ بذَيْنِكَ القِسْمَين ولكنها نادراً ما تُذكَر في كتب علوم الحديث.

المطلب الأول: القِسْمُ الأوَّل: "تَدْلِيسُ الإسنادِ" وفروعُه وأمثلةُ كلٍّ منها:

هذا القِسْمُ (أعني: تدليس الإسناد) هو المرادُ به عند الإطلاق، وقد كان كلامُ الأئمَّةِ في كُتبهم حول هذا القِسْمِ أكثَرَ من غيره.

(أ) صورةُ "تَدْلِيسُ الإسنادِ":

هو أن يَروِي الرَّاوي عمَّن سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْه منه؛ بصِيْغَةٍ مُوْهِمَةٍ للاتِّصال، بأن يقول: "عَنْ فُلاَنٍ"، أو: "أنَّ فُلاَنَاً"، أو: "قالَ فُلاَنٌ"، أو شِبْهُ ذلك من الصِّيَغ.

وعرَّفه الحافِظُ أحمد بن عَمْرٍو أبو بَكْر البَزَّار البَصْرِيّ (ت292ه) بقوله: هو "أن يروي عمَّن قد سَمِعَ منه، ما لم يَسْمَعْه منه، مِن غير أن يَذكُر أنه سَمِعَه منه"[33].

وبتعريف البَزَّارِ لهذا القِسْم من التَّدليس قد عرَّفه كلٌّ من الحافِظ الخطيب البَغْدَادِيّ، والحافِظِ ابن عبد البَرّ، والحافِظِ صلاح الدِّيْن العَلاَئِيّ، وغيرِهم.

وقال الخطيبُ: "روايةُ المحدِّثِ عمَّن عاصَرَه ولم يَلْقَه، فيُتَوَهَّمُ أنه سَمِعَ منه، أو رِوَايتُه عمَّن قد لَقِيَه ما لم يَسْمَعْه

منه؛ هذا هو التَّدليسُ في الإسناد"[34].

وهذا التعريفُ قد اشتمل على صُوْرَتَيْن لعَدَم السَّمَاعِ جَمَعَهما الإدراكُ، وافْتَرَقا في ثُبوت السَّمَاعِ في الْجُمْلَة:

فالصُّوْرَةُ الأُوْلَى: إدراكٌ مُجَرَّدٌ، دُوْنَ سَمَاعِ ذلك الرَّاوي ولا في خَبَرٍ واحدٍ مِمَّن روى عنه.

والصُّوْرَةُ الثَّانية: أنه سَمِعَ مِمَّن روى عنه غيرَ ذلك الحديثِ، وإنَّما حَدَّث عنه بما سَمِعَه من غيرِه عنه، فأَسْقَطَ تلك الواسِطةَ، وروى الْخَبَرَ بالعَنْعَنَة عن ذلك الشَّيْخِ.

والصُّوْرَةَ الأُوْلَى يُسَمِّيها طائفةٌ من العلماء المتأخِّرين: "الإرسالَ الْخَفِيَّ"، مع أنَّ معنى الإيهامِ موجودٌ فيها، مِن أَجْل إدراكِ الرَّاوي في الْجُمْلَة لِمَن أَرْسَلَ عنه[35].

وعَرَّف الحافِظُ ابن عبد البَرِّ هذا القِسْمَ بعبارةٍ أَدَقَّ، تُخرِج منه هذه الصُّوْرَةَ (أعني "الإرسالَ الْخَفِيَّ")، فقال: "التَّدليسُ: أن يحدِّث الرَّجُلُ عن الرَّجُل، قد لَقِيَه، وأَدْرَكَ زمانَه، وأَخَذ عنه، وسَمِعَ منه، وحَدَّث عنه بما لم يَسْمَعْه منه، وإنَّما سَمِعَه من غيرِه عنه، مِمَّن تُرْضَى حالُه أو لا تُرْضَى، على أنَّ الأَغْلَبَ في ذلك أن لو كانت حالُه مَرْضِيَّةً لذَكَره، وقد يكون لأنَّه اسْتَصْغَرَه. هذا هو التَّدليسُ عند جماعتِهم، لا اختلافَ بينهم في ذلك"[36].

والمقصودُ: أن يأتي الْمُدَلِّسُ بصِيْغَة الأداءِ غيرَ صريحةٍ في السَّمَاع، وهي "عَنْ" ومعناها.

والإسنادُ الذي يقع فيه التَّدليسُ إسنادٌ مُرْسَلٌ في ذلك الْمَحَلِّ، لكنَّه صورةٌ خاصّةٌ من الإرسال أو الانقطاعِ، فارقَتْ معنى الإرسالِ والانقطاعِ المعروفَيْن فيما يقع فيها من إيهام السَّمَاعِ؛ فذلك بَيِّنٌ يَسهُل إدراكُه بخلاف ما يُظَنُّ أنه مسموعٌ وليس كذلك[37].

(ب) من الأمثلة على "تدليس الإسناد":

1) ما أخرجه الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ من طريق أبي عَوَانَة، عن الأَعْمَش، عن إبراهيم التَّيْمِيّ، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ رضي اللهُ عنه، أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «فُلاَنٌ فِي النَّارِ يُنَادِي: يَا حَنَّان! يَا مَنَّان!». قال أبو عَوَانَة: قلتُ للأَعْمَش: سمعتَ هذا مِن إبراهيم؟ قال: لا، حَدَّثَنِي به حكيمُ بن جُبَيْرٍ عنه"[38].

وهنا أَسْقَطَ الأَعْمَشُ راوياً بينه وبين "إبراهيم"، وهو: حكيمُ بن جُبَيْرٍ.

2) وما أخرجه الخطيبُ البغداديُّ بإسناده إلى: يَحْيَى بن آدم قال: "حَدَّثْتُ شابّاً من أهل الحديث عن سُفْيَان عن مُجَالِدٍ، عن الشَّعْبِيّ، عن شُرَيْحٍ قال: (لا يُقْضَى على الغائِب)، قال: فسمعتُ هُشَيْماً يَذكُره عن مُجَالِدٍ عن الشَّعْبِيّ، قال: فلقيتُ الشَّابَّ، فقلتُ: أُرَبِحُ الشَّابَّ؟، حَدَّثَنا هُشَيْمٌ، عن مُجالِدٍ، عن الشَّعْبِيّ، فقال الشَّابُّ: هُشَيْمٌ: والله عَنِّي عنك، عن سُفْيَان، عن مُجالِدٍ، عن الشَّعْبِيّ..."[39].

يعني: أنَّ "هُشَيْمَ بن بَشِيْرٍ" أَسْقَطَ في هذا السَّنَدِ ثلاثةً من الرُّوَاة، وهم: "الشَّابُّ" و"يَحْيَى بن آدم" و"سُفْيانُ الثَّوْرِيّ"، ورواه مُباشَرةً عن "مُجَالِدِ بن سعيدٍ".

(ج) العِباراتُ المستعمَلةُ في "تدليس الإسناد":

الرُّوَاةُ الذين عُرِفُوا بهذا النَّوْعِ من التَّدليس، طريقتُهم في ذلك أنَّهم ما كانوا يستعملون العباراتِ الصَّريحةَ في السَّمَاع، ولو فعلوا ذلك لكانوا كاذِبين؛ لذلك فهم كانوا يَستعمِلون الصِّيَغَ غيرَ الصَّريحةِ في السَّمَاع، والتي تُوْهِمُه للنَّاسِ، ولا تَدُلُّ عليه.

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج: "كنتُ أَعرِفُ إذا حَدَّثَنا قَتَادَةُ ما سَمِعَ مِمَّا لم يَسمَع،

كان إذا جاءَ ما سَمِعَ، قال: ثنا أَنَسٌ، وثنا الْحَسَنُ، وثنا مُطَرِّفٌ، وثنا سعيدٌ. وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيدُ بن جُبَيْرٍ، وقال أبو قِلاَبة"[40].

وقال الحافِظُ العَلاَئِيُّ عند تعريفه للتَّدليس: "... بأن يروي الرَّاوي عن شَيْخه حديثاً لم يَسْمَعْه منه بلفظ: (عَنْ) أو (قالَ) أو (ذَكَر)، ونحو ذلك مِمَّا يُوْهِمُ الاتِّصالَ، ولا يُصرّح بـ: (حَدَّثَنا، ولا أَخْبَرَنا، ولا سمعتُ)"[41].

(د) حُكْمُ "تدليس الإسناد":

اختلف العلماءُ في حُكْم هذا النَّوْعِ من التَّدليس على ثلاثة مذاهبٍ كالآتِي:

المذهب الأوّل: تُقبَل أحاديثُ "تدليسِ الإسناد" مُطْلَقاً: يرى أصحابُ هذا المذهبِ أنَّ هذه الأحاديثَ تُقبَل مُطْلَقاً سواء صَرَّح الْمُدَلِّسُ في سَنَدها بالسَّمَاع عمَّن روى عنه بأنْ أتَى بصِيْغَةٍ صريحةٍ في الاتِّصال كـ: "سَمِعْتُ"، أو بصغيةٍ تُوْهِمُ السَّمَاعَ، وليستْ نَصّاً فيه مِثْلُ: "عَنْ"، و"أَنَّ"، و"قالَ".

وأصحابُ هذا الرَّأيِ هم الذين يَحْتَجُّوْنَ بالحديث الْمُرْسَل، ويقولون إنَّ التَّدليس لا يُنافِي العَدَالةَ للمُدَلِّس؛ لأنه ليس بمثابة الكَذِبِ[42].

المذهب الثَّاني: لا تُقبَل أحاديثُ "تدليسِ الإسنادِ" مُطْلَقاً: يرى أصحابُ هذا المذهبِ أنَّ هذه الأحاديثَ لا تُقبَل مُطْلَقاً – خِلاَف المذهبِ السَّابقِ –، سواء أصَرَّح الْمُدَلِّسُ في سَنَدها بالسَّمَاع عمَّن روى عنه أم لم يصرّح، وإذا صَرَّح الْمُدَلِّسُ في سَنَده بالسَّمَاع كان اتِّصافُه بالتَّدليس يُوجِب جَرْحَه؛ لأنَّ مَن ثَبَت عليه التَّدليسُ ولو مَرَّةً صارَ مجروحاً، وجَرْحُ الرَّاوي يُوجِب ضَعْفَ الحديثِ، ويجعله غيرَ مقبولٍ[43].

المذهب الثَّالث: لا تُقبَل أحاديثُ "تدليسِ الإسناد" مُطْلَقاً، ولا تُرَدُّ مُطْلَقاً: يرى أصحابُ هذا المذهبِ التفصيلَ في مسألة قَبُوْل أحاديث هذا النَّوْعِ من التَّدليس، حيثُ إنَّها عندهم لا تُقبَل على الإطلاق، ولا تُرَدُّ على الإطلاق، فيقولون:

1) إنَّ مَن ثَبَت عليه التَّدليسُ في الإسناد ولو مَرَّةً واحدةً قُبِلَتْ أحاديثُه التي صَرَّح فيها بالسَّمَاع، وتُحْمَلُ على الاتِّصال. أمَّا ما لم يصرّح فيها بالسَّمَاع فلا تكون مقبولةً، وتُحمَل على الانقطاع؛ وذلك لِجَوَاز أن يكون السَّاقِطُ غيرَ ثِقَةٍ عند الْمُدَلِّسِ، أو عند غيرِه، لذلك لم تُقبَل.

2) وإنَّ مَن عُرِفَ عند أهل الحديث بأنَّه يدلِّس عن غير الثِّقَات لا تُقبَل أحاديثُه التي لا يصرّح فيها بالسَّمَاع. أمَّا مَن عُرِفَ مِن أهل الحديثِ أنه لا يدلِّس إلاَّ عن الثِّقَات فقُبِلَتْ أحاديثُه مُطْلَقاً سواء صَرَّح في سَنَدها بالسَّمَاع أو لم يصرّح، كما في أحاديث الإمام سُفْيان بن عُيَيْنَة بن أبي عِمْران الهِلاَلِيّ الكُوْفِيّ (ت198هـ)؛ فإنَّ أهل الحديثِ قَبِلُوْا أحاديثَه مُطْلَقاً؛ لأنَّه قد عُرِفَ عندهم أنه لا يدلِّس إلاَّ عن الثِّقَات[44].

3) ومَن كان لا يقع التَّدليسُ منه إلاَّ نادِراً قُبِلَتْ عَنْعَنَتُه، ومَن لا فلا، وقد سأل الحافِظُ يعقوب بن شَيْبَة البَصْرِيّ (ت262هـ) الإمامَ عليَّ بن الْمَدِيْنِيّ (ت234هـ) عن الرَّجُل يدلِّس: أيكون حُجَّةً فيما لم يَقُلْ فيه: (حَدَّثَنا)؟ فقال: إذا كان الغالِبُ عليه التَّدليسُ فلا"[45]. ومفهومُ هذا: إنْ لم يكن التَّدليسُ غالباً عليه فإنه حُجَّةٌ.

وخلاصةُ القولِ فيما جاء في هذه المذاهب: أنَّ مَن عُرِفَ مِن الرُّوَاة بتدليس الإسناد، فإنه لا يُقبَل منه إلاَّ ما بَيَّن فيه السَّمَاعَ، أو كان له مِن الْمُتابَعات والشَّواهِد ما يَشهَد لصِحَّةِ ما روى، وإلاَّ فيُتَوَقَّف في رِوَايته تلك، بسبب الْجَهَالة بحال شَيْخِه الحقيقيّ في ذلك الحديثِ؛ لأنه لا يدري لعلَّ هذا الْمُدَلِّسَ دلَّس هذا الْخَبَرَ عن مجروحٍ أو عن

مجهولٍ يَهِي الخبرُ بذِكْره إذا عُرِفَ. لكن يُستثنَى من هذا الْحُكْمِ مَن عُرِفَ مِن حاله بالاستقراء أنه لا يدلِّس إلاَّ عن ثِقَةٍ كسُفْيان بن عُيَيْنَة كما تقدَّم آنفاً.

فروعُ "تدليس الإسناد":

يتفرَّع عن "تدليس الإسنادِ" خمسةُ فروعٍ، وهي: "تدليسُ التَّسْوِيَة"، و"تدليسُ القَطْعِ"، و"تدليسُ العَطَفِ"، و"تدليسُ السُّكُوْتِ"، و"تدليسُ الصِّيَغِ". وهذا تعريفُ كُلٍّ منها مع الأمثلة التوضيحية:

الفَرْعُ الأوَّل: "تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ":

هذا النَّوْعُ من التَّدليس لم يَذكُره بعضُ العلماء على أنه قِسْمٌ مستقلٌّ بذاته، بل جعلوا التَّدليسَ قِسْمَين فقط، وهما: "تدليسُ الإسنادِ" و"تدليسُ الشُّيُوْخِ"، وجعله الحافِظُ ابن الصَّلاَح داخِلاً ضِمْن "تدليس الشُّيُوْخ"، وجعله آخرون نَوْعاً من أنواع "تدليس الإسناد"، ومنهم الحافِظُ ابن حَجَرٍ، فتبعاً له أَذْكُر هذا النَّوْعَ في فروع "تدليس الإسناد".

(أ) صورةُ "تَدليس التَّسْوِيَةِ":

عَرَّفه الحافِظُ ابن حَجَرٍ بقوله: "أن يَجيء الرَّاوي – يَشمَل المدلِّس وغيره – إلى حديثٍ قد سَمِعَه من شَيْخٍ، وَسمِعَه ذلك الشَّيْخُ من آخَر عن آخَر، فيُسقِط الواسِطةَ بصِيْغَةٍ مُحتمِلةٍ، فيصير الإسنادُ عالياً، وهو في الحقيقةِ نازِلٌ"[46].

يعني: أن يُسقِط الرَّاوي مِمَّن فوقَ شَيْخِه في الإسناد، كراوٍ مجروحٍ أو مجهولٍ، أو صغيرِ السِّنِّ، ويُحَسِّنُ الحديثَ بذلك ويُجَوِّدُه[47].

(ب) سَبَبُ تسميةِ هذا النَّوْعِ بالتَّسْوِيَة:

سُمِّيَ هذا النَّوْعُ بـ: "التَّسْوِيَة"؛ لأنَّ فاعِله يُسقِط المجروحَ مِن الإسناد مِن بَعْد شَيْخِه ليَسْتوِيَ حالُ رِجَالِه في الثِّقَةِ. وكان بعضُ المحدِّثين القُدماء يُسَمِّيْه "تَجْوِيْداً"؛ لأنَّ المدلِّسَ يُبْقِي جَيِّدَ رُوَاتِه ويُسْقِطُ ضُعَفاءَه[48]، فيقولون: "جَوَّدَه فُلاَنٌ"؛ أي: ذَكَر مَن فيه مِن الأجواد، وحَذَف غيرَهم من الضُّعَفاء.

(ج) من الأمثلة على "تدليس التَّسْوِيَةِ":

1) ما ذُكِرَ في ترجمة "الوَلِيْد بن مُسْلِم القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ (ت195هـ): أنه كان يَروِي عن شَيْخه "الإمام الثِّقة أبي عَمْرٍو عبد الرَّحمن بن عَمْرٍو الأَوْزَاعِيّ" (ت157هـ) أحاديثَ، التي كان يَروِيها الأَوْزَاعِيُّ عن شُيُوخٍ له ضُعَفاءٍ عن شيوخٍ ثِقَاتٍ أَدْرَكَهم الأَوْزَاعِيُّ، فيُسقِط الوَلِيْدُ أسماءَ الضُّعَفاء من أسانيد تلك الأحاديث، ويُسَوِّيْها عن الثِّقَات[49].

قال الإمامُ أبو الحسن عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ (ت385هـ): "كان الوَلِيْدُ – بن مُسْلِمٍ – يروي عن الأَوْزَاعِيّ أحاديثَ عنده عن شُيُوخٍ ضُعَفاء عن شُيُوخٍ ثِقَاتٍ قد أَدْرَكَهم الأَوْزَاعِيُّ، فيُسْقِط الوَلِيْدُ الضُّعَفاءَ ويجعلها عن الأَوْزَاعِيّ عن الثِّقَات..."[50].

فكان يحدِّث الوَلِيْدُ، ويقول: "حَدَّثَنا الأَوْزَاعِيُّ عن نافِعٍ مَوْلَى ابن عُمَرَ:..". وكان عليه أن يقول: "حَدَّثَنا الأَوْزَاعِيُّ عن عبد الله بن عامِرٍ عن نافِعٍ".

فالأَوْزَاعِيُّ ونافِعٌ ثِقَتان، و"عبدُ الله بن عامِرٍ" ضعيفٌ، فأَسْقَطَ الوَلِيْدُ "عبدَ الله ابن عامِرٍ" لكَوْنِه ضعيفاً، وجَعَل السَّنَدَ عن الأَوْزَاعِيّ عن نافِعٍ مُباشَرةً؛ ليكون السَّنَدُ كلّه: ثقةً عن ثقةٍ.

2) ومن الأمثلة على ذلك ما كان يفعله "بَقِيَّةُ بن الوَلِيْد الكَلاَعِيّ أبو يُحْمِد الْحِمْصِيّ (ت197هـ)": قال

الإمامُ ابنُ أبي حاتِم أبو مُحَمَّد عبد الرَّحمن الرَّازِيّ (ت327هـ) عن أبيه، قال: سمعتُ أبي – وذَكَر الحديثَ الذي رواه إسحاقُ بن راهُوْيَهْ عن بَقِيَّة [بن الوَلِيْد]: حَدَّثَنِي أبو وَهْب الأَسَدِيّ، عن نافِعٍ، عن ابن عُمَرَ حديثَ: «لاَ تَحْمَدُوْا إِسْلاَمَ الْمَرْءِ حَتَّى تَعْرِفُوْا عُقْدةَ رَأْيِهِ»، فقال أبي: "هذا الحديثُ له عِلَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفهَمُها، روى هذا الحديثَ عُبَيْدُ الله بن عَمْرٍو عن إسحاقَ بن أبي فَرْوَة، عن نافِعٍ، عن ابن عُمَر، وعُبَيْدُ الله [بن عَمْرو] كُنْيَتُه (أبو وَهْبٍ) وهو أَسَدِيٌّ، فكَنَّاه بَقِيَّةٌ ونَسَبه إلى (بني أَسَدٍ) كَيْلا يُفْطَن له، حتى إذا تَرَكَ إسحاقَ لا يُهْتَدَى له". ثم قال: "وكان بَقِيَّةُ مِن أَفعلِ النَّاسِ لهذا"[51].

والصَّوابُ: عَدَمُ وقوعِ التَّحديثِ عن أبي وَهْبٍ الأَسَدِيّ ونافِعٍ، بل هو مَرْوِيٌّ بالعَنْعَنَة.

فخلاصةُ ما يُسْتَنْتَجُ مِن هذا الْمِثَال: أنَّ "عُبَيْدَ الله بن عَمْرٍو" و"نافِعاً" ثِقَتان، وبينهما "إسحاقُ بن أبي فَرْوَة" وهو ضعيفٌ، فأَسْقطَه بَقِيَّةُ بن الوَلِيْد تحسيناً لظاهِرِه، وجَعَل السَّنَدَ ثِقَةً عن ثِقَةٍ.

(د) حُكْمُ "تدليسِ التَّسْوِيَةِ":

قال العلماءُ في هذا النَّوْعِ من التَّدليس أنه شَرُّ أقسامِه، لأنَّ فيه الغِشَّ والتغطيةَ، وتغريراً شديداً، ورُبَّما يَلْحَق الثِّقَةَ – الذي هو دُوْنَ الضَّعيفِ – الضَّرَرُ من بعد تبيُّن السَّاقِطِ بإلصاق ذلك به مع براءتِه[52].

وقال الحافِظُ العَلاَئِيُّ: "وهو مذمومٌ جِدّاً من وُجُوْهٍ كثيرةٍ"[53]، ثم ذَكَر مِنها ثلاثةً، وهي كالآتي:

1. أنه غِشٌّ وتغطيةٌ لحال الحديثِ الضَّعيفِ، وتلبيسٌ على مَن أرادَ الاحتجاجَ به.
2. أنه يروي عن شَيْخِه ما لم يتحمَّله عنه؛ لأنَّه لم يسمع منه إلاَّ بتوسُّطِ الضَّعيفِ، ولم يَرْوِه شَيْخُه بدُوْنه.
3. أنه يتصرَّف على شَيْخه بتدليسٍ لم يَأْذَنْ له فيه، ورُبَّما أَلْحَقَ بشَيْخه وَصْمَةَ التَّدليسِ إذا اطَّلَعَ عليه أنه رواه عن الواسِطة الضَّعيف، ثم يُوجَد ساقطاً في هذه الرِّوَايةِ فيُظَنُّ أنَّ شَيْخَه الذي أَسْقَطَه ودَلَّس الحديثَ، وليس كذلك..." [54].

ثم قال: "وبالْجُمْلَة فهذا النَّوْعُ أَفْحَشُ أنواعِ التَّدليسِ مُطْلَقاً، وشَرُّها، لكنَّه قليلٌ بالنِّسبة إلى ما يُوجَد عن المدلِّسين"[55].

الفَرْعُ الثَّاني: تَدْلِيْسُ الْقَطْعِ:

وهو يُسَمَّى أيضاً بـ: "تدليس الإسناد" و"تدليس الْحَذْف".

(أ) صورةُ : "تَدليس القَطْعِ":

عَرَّفه الحافِظُ ابن حَجَرٍ بقوله: "هو (يعني: الْمُدَلِّسُ) أن يَحْذِف الصِّيْغَةَ، ويَقتصِر على قوله مثلاً: الزُّهْرِيُّ عن أَنَسٍ"[56]. يعني: أن يُسقِط الرَّاوي الْمُدَلِّسُ أداةَ الرِّوَايةِ مُقتصِراً على اسم الشَّيْخِ فقط، أو يأتي بها ثم يَسكُت ناوِياً القَطْعَ، ثم يَذكُر اسمَ الشَّيْخِ[57].

(ب) سَبَبُ تسميتِه بـ: "تدليس القَطْع":

سُمِّيَ هذا النَّوْعُ بـ: "القَطْع"؛ لأنَّ فيه حَذْفاً للشَّيْخ الذي سمع منه الراوي الحديثَ مُباشَرةً، أو حَذْفاً لأداة الرِّوَايةِ، وكلُّ من الرَّاوي والأداةِ خاصٌّ بالإسناد[58].

(ج) من الأمثلة على "تدليس القَطْع":

1) ما رواه الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ[59] عن عليِّ بن خَشْرَم قال: "كُنّا عند سُفْيان بن عُيَيْنَة في مجلسه

فقال: الزُّهْرِيُّ. فقِيْلَ له: حَدَّثَكُم الزُّهْرِيُّ؟ فسَكَت، ثم قال: الزُّهْرِيُّ. فقِيْلَ له: سَمِعْتَه من الزُّهْرِيِّ؟ فقال: لا لم أَسْمَعْه من الزُّهْرِيِّ، ولا مِمَّن سَمِعَه من الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ".

هنا أَسْقَطَ ابنُ عُيَيْنَة اثنَيْن من الرُّوَاة بينه وبين الزُّهْرِيِّ – كما ظَهَر ذلك في جوابه بعد سُؤاله عن ذلك – وهما: عبدُ الرَّزَّاق الصَّنْعَانِي ومَعْمَرُ بنُ راشِدٍ.

2) وقال الحافِظُ ابن حَجَرٍ: "ما رُوِّيْناه في "الكامِل" لأبي أحمد بن عَدِيٍّ وغيرِه عن عُمَر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيِّ أنه كان يقول: حَدَّثَنا، ثم يَسكُت يَنْوِي القَطْعَ، ثم يقول: هِشَامُ بن عُرْوَة عن أبيه عن عائِشة رضي اللهُ عَنها"[60].

(د) حُكْمُ "تدليس القَطْع":

وهو مكروهٌ عند أهل الحديث لِمَا فيها من الإيهام بالسَّمَاع ما لم يسمعه الرَّاوي.

الفَرْعُ الثَّالث: "تَدْلِيْسُ الْعَطْفِ":

وهو في الحقيقة – مِن حيث معناه وكيفيّته – نَوعٌ من أنواع "تدليس القَطْعِ"، ولكنَّ بعض العلماء فَصَلُوا بينهما في التَّسمية، وجعلوه فَرْعاً مستقلاً.

(أ) صورةُ "تَدليس الْعَطْفِ":

عرَّفه الحافِظُ ابن حَجَرٍ بقوله: "أن يروي [الْمُدَلِّسُ] عن شَيْخَيْن من شُيُوْخِه ما سَمِعَاه من شَيخٍ اشْتَرَكَا فيه، ويكون قد سَمِعَ ذلك مِن أحدِهما دُوْنَ الآخَر، فيصرّح عن الأوّلِ بالسَّمَاع، ويَعطِف الثَّانِي عليه"[61].

يعني: أن يحدِّث الرَّاوي الْمُدَلِّسُ عن شَيْخَيْن من شُيُوخِه بحديثٍ واحدٍ، ويكون قد سَمِعَه من أحدِهما دُوْنَ الآخَر، فيصرّح عن الأوَّل بالسَّمَاع، ويَعطِف عليه الثَّاني؛ فيُوْهِمُ أنه حدَّث عنه بالسَّمَاع أيضاً، وإنَّما حدَّث فقط بالسَّمَاع الأوَّل، ثم نَوَى القَطْعَ فقال: "وفُلاَنٌ"؛ أي: وحدَّث وفُلاَنٌ.

أو يكون سَمِعَه من الثَّاني أيضاً لكن في سياقِه عِلَّةٌ، فيُخْفِيْها، ويسوق الحديثَ على لفظ الأوَّلِ، مُوْهِماً اتِّفاقَها في السِّياق[62].

(ب) سَبَبُ تسميتِه بـ: "تدليس العَطْفِ":

سُمِّيَ هذا النَّوْعُ بـ"تدليس العَطْفِ" لِمَا فيه من إيهام الرَّاوي السَّمَاعَ من المعطوف وهو لم يَسْمَعْ منه الحديثَ مُباشَرةً.

(ج) من الأمثلة على "تدليس العَطْفِ":

1) مَثَّل له الحاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيّ في كتابه "معرفة علوم الحديث"[63] بقوله: وفيما حَدَّثُوْنا أنَّ جماعةً من أصحاب هُشَيْم [بن بَشِيْرٍ الواسِطِيّ]، اجتمعوا يوماً على ألاَّ يَأخُذوا منه التَّدليسَ، ففَطِنَ لذلك، فكان يقول في كلِّ حديثٍ يذكره: حَدَّثَنا حُصَيْنٌ ومُغِيْرَةُ، عن إبراهيم. فلمَّا فَرِغَ قال لهم: "هل دَلَّسْتُ لكم اليومَ؟" فقالوا: لا. فقال: "لم أسمع من مُغِيْرَة حرفاً مِمَّا ذكرتُه، إنَّما قلتُ: حَدَّثني حُصَيْنٌ، ومغيرةُ غيرُ مسموعٍ لي"[64].

ويبدو أنَّ هُشَيْماً كان يُداعِب تلامذتَه، وكانت حالتُه حالةً خاصّةً وقعت منه مرّةً واحدةً فقط، ثم إنَّ القِصَّةَ لم يُسنِدها الحاكِمُ؛ لذلك لا ندري مدى صِحَّةِ وقوعِها.

ولكن في "العِلَل" للإمام أحمد بن حَنْبَل برِوَاية عبد الله خَبَراً من رِوَاية هُشَيْمٍ قد يَصْلُح أن يكون مِثالاً على هذا النَّوْعِ، قال عبدُ الله: "ثني أبي: ثنا هُشَيْمٌ قال: وعُبَيْدُ الله بن عُمَر عن نافعٍ عن ابن عُمَر.

قال عبدُ الله: سمعتُ أبي يقول: لم يسمعه هُشَيْمٌ من عُبَيْد الله.

وكان عبدُ الله قد رَوَى قبل ذلك عن أبيه: ثنا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنا الكَلْبِيُّ، عن أبي صالِحٍ، عن ابن عَبَّاس... ثم قال: ثنا هُشَيْمٌ قال: وعُبَيْدُ الله بن عُمَر. فظاهرُ هذا أنَّ هذا من تدليس العَطْف[65].

2) ومن الأمثلةِ على ذلك أيضاً ما ذَكَره الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلي: "ومِنْ هذا المعنى: أنَّ ابن عُيَيْنَة كان يروي عن لَيْث (يعني: ابنَ سَعْدٍ) وابنِ أبي نَجِيْحٍ جميعاً، عن مُجاهِدٍ، عن أبي مَعْمَر، عن عليٍّ: حديثَ القِيَام للجَنَازَة"[66].

قال الْحُمَيدِيُّ: فكُنّا إذا وقفناه عليه لم يُدخِل في الإسناد أبا مَعْمَرٍ إلاَّ في حديث لَيْثٍ خاصَّةً. يعني: أنَّ حديث ابن أبي نَجِيْحٍ كان يرويه عن مُجاهِدٍ عن عليٍّ منقطعاً"[67].

(د) حُكْمُ "تدليس العَطْفِ":

إنْ كان الرَّاوي الذي عُطِفَ عليه آخَرٌ مقبولُ الرِّوَايةِ؛ فلا يَضُرُّ من عُطِفَ عليه عَطْفَ تدليسٍ. وإنْ كان ضعيفاً فالرِّوَايةُ مردودةٌ على الإطلاق، سواء في ذلك أكان الذي عُطِفَ عليه ثقةٌ أم غير ثقةٍ؛ لأنَّه لو كان ثقةً فتدليسُ العَطْفِ ينفي سَمَاعَ تلميذِه منه، وإنْ كان غير ثقةٍ فقد اجتمعت عِلَّتَان فيه لرَدِّ رِوَايتِه، قال الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت204هـ) رحمه الله تعالى: "مَن عَرَفْناه دَلَّس مَرَّةً؛ فقد أَنْبَأَ ذلك عن عُوَارِه في حديثه، فإنْ كان ثقةً لم نَقبَل من حديثه إلاَّ ما صرَّح فيه"[68].

الفَرْعُ الرَّابع: "تَدْلِيْسُ السُّكُوْتِ":

(أ) صُوْرَةُ "تَدْلِيْس السُّكُوْتِ":

عرَّفه الحافِظُ ابن حَجَرٍ بقوله: "هو أن يَذكُر [الْمُدَلِّسُ] صِيْغَةَ التَّحَمُّلِ، ثم يَسْكُت قليلاً، ثم يقول: فُلاَنٌ"[69].

يعني: أن يقول الْمُدَلِّسُ: "حَدَّثَنا"، ثم يَسكُت قليلاً، ثم يقول: "فُلاَنٌ". وسَمَّى الحافِظُ ابن حَجَرٍ هذا النَّوْعَ "تدليسَ القَطْع"، لكنه عند تعريفِه لتدليس القَطْعِ قال: "أن يَحْذِفَ الصِّيْغَةَ"، وهذا التَّدليسُ لم تُحْذَف منه الصِّيْغَةُ، إنَّما حَذَف الْمُدَلِّسُ شَيْخَه الذي صَرَّح بالتَّحديث عنه، وسَكَت عن ذِكْر اسْمِه، وكأنَّه أسْمَعَ من عنده الصِّيْغَة، وأَسَرَّ اسمَ مَن سمع منه في أثناء سُكوتِه، ثم ذَكَر شيخَ الشَّيْخِ أو مَن بَعْده، وهذه التسميةُ مأخوذةٌ من تعريفهم له[70].

(ب) سَبَبُ تسميتِه بـ: "تدليس السُّكُوْتِ":

سُمِّيَ هذا النَّوْعُ بـ "تدليس السُّكُوْت" لوُجود سَكْتَةٍ بين أداة الرِّوَايةِ وما بَعْدها.

(ج) أمثلةٌ على "تدليس السُّكُوْتِ":

1) ما رواه الإمامُ عبد الله بن عَدَيٍّ الْجُرْجَانِيّ (ت365هـ) عن عُمَر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيّ أنه كان يقول: "حَدَّثَنا"، ثم يَسكُت يَنْوِي القَطْعَ، ثم يقول: هِشَامُ بن عُرْوَة عن أبيه عن عائِشة رضي اللهُ عَنها"[71].

2) وما قاله الحافِظُ مُحَمَّد بن سَعْد بن مَنِيْعٍ البَصْرِيّ (ت230هـ) عن الحافِظ الْحُجَّة عُمَر بن عليّ الْمُقَدَّمِيْ البَصْرِيّ (ت192هـ): "ثِقَةٌ، كان يدلِّس تدليساً شديداً، يقول: (سمعتُ وحَدَّثَنا)، ثم يَسكُت ساعةً، ثم يقول: "هِشَامُ بن عُرْوَة، سُلَيْمان الأَعْمَش".

قال الحافِظُ الذَّهَبِيُّ متعقِّباً على ابن سَعْدٍ: "قد احْتَمَلَ أهلُ الصِّحَاحِ تدليسَه، ورَضُوْا به"[72].

الفَرْعُ الخامس: "تَدْلِيْسُ الصِّيَغِ":

(أ) صُوْرَةُ "تدليس الصِّيَغِ":

هو أن يُطلِقَ الرَّاوي الصِّيْغَةَ في غير ما تَوَاطَأَ عليه أهلُ الاصطلاحِ، كأن يصرّح بالإخبار في الإجازة، أو بالتَّحديث في الوِجَادَة، أو فيما لم يسمعه[73].

وذلك أنه قد اسْتَقَرَّ الاصطلاحُ على استخدام صِيَغٍ مُعَيَّنةٍ في كلِّ طريقٍ من طُرُق التَّحَمُّل؛ فلا يجوز استخدامُ الصِّيَغِ التي لم يَتَواطَأْ عليها أهلُ الاصطلاح.

قال الحافظُ ابن حَجَرٍ: "ويَلتحِق بالتَّدليس ما يَقَعُ من بعض المحدِّثين من التَّعبير بالتَّحديث أو الإخبار عن الإجازة مُوْهِماً للسَّماع، ولا يكون سَمِعَ من ذلك الشَّيْخ شيئاً"[74].

وقال جمهورُ المحدِّثين في مَنْع إطلاقِ التحديث والإخبار في الإجازة والوِجَادَة، يقول الحافِظُ ابن الصَّلاَح: "والصحيحُ والمختارُ الذي عليهِ عملُ الجمهورِ، وإيَّاهُ اخْتَارَ أهلُ التَّحَرِّي والوَرَعِ: المنعُ في ذلك من إطلاق: (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا) ونحوِها من العبارات، وتخصيصِ ذلك بعبارةٍ تُشْعِر به..."[75].

(ب) صُوَرُ وُقوع "تدليس الصِّيَغِ":

ولهذا النَّوْعِ من التَّدليس ثلاثةُ صُوَرٍ كالآتي:

الصُّوْرَةُ الأُوْلَى: التصريحُ بالتحديث فيما لم يسمعه الرَّاوي: كان يفعل ذلك فِطْرُ بن خَلِيْفَة الكُوْفِيّ الْمَخْزُوْمِيّ (ت153هـ)؛ حيث كان يقول فيما سمعه من شَيْخِه: "سَمِعْتُ"، وفيما لم يسمعه: "حَدَّثَنا"[76].

الصُّوْرَة الثانية: التصريحُ بالتحديث أو بالصِّيَغ الْمُوْهِمَة في الوِجَادة: ومن الأمثلة على ذلك ما رواه الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ بإسناده من طريق أبي الوَلِيْد الطَّيَالِسِيّ قال: "حَدَّثَني صاحبٌ لي من أهل الرَّيّ يُقال له: أَشْرَسُ، قال قَدِمَ علينا مُحَمَّدُ بن إسحاق، فكان يُحَدِّثُنا عن إسحاق بن راشدٍ، فقَدِمَ علينا إسحاقُ بن راشدٍ فجعل يقول: حَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ، وحَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ، قال: فقلتُ له: أين لقيتَ ابنَ شِهَابٍ؟!، قال: لم أَلْقَهُ، مررتُ ببيتِ الْمَقْدِس فوجدتُ كتاباً له ثم..."[77].

الصُّوْرَة الثالثة: الإطلاقُ في الإجازة بالإخبار. ومِن أَشْهَر الأمثلةِ على ذلك ما كان يفعله الحافظُ أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأَصْبَهَانِيّ (ت430 هـ)، يقول الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيّ: "رأيتُ لأبي نُعَيْمٍ أشياء يَتَساهَلُ فيها، منها أنه يُطلِقُ في الإجازة: (أَخْبَرَنا) ولا يبيّن"[78].

وتعقَّب عليه الحافِظُ الذَّهَبِيُّ بقوله: "هذا مذهبٌ رآه أبو نُعَيْمٍ وغيرُه، وهو ضَرْبٌ من التَّدليس"[79]. وقال الحافِظُ ابن حَجَرٍ: "كانت له إجازةٌ من أُنَاسٍ أَدْرَكَهم ولم يَلْقَهم، فكانَ يروي عنهم بصِيْغَة: (أَخْبَرَنا) ولا يبيّن كَوْنها إجازةً، لكنَّه كان إذا حَدَّث عمَّن سَمِعَ منه يقول: (حَدَّثَنا)، سواء ذلك قِراءةً أو سَمَاعاً، وهو اصطلاحٌ له تَبِعَه عليه بعضُهم، وفيه نَوْعُ تدليسٍ لِمَن لا يَعرِف ذلك..."[80].

(ج) حُكْمُ الفَرْعَين الأَخِيرَين من التَّدليس:

حُكْمُ الفرعَين الأخِيرَين من التَّدليس (هما: السُّكُوْت والصِّيَغ): مكروهٌ لِمَا فيها من الإيهام بالسَّمَاع ما لم يسمعه الرَّاوي.

المطلب الثاني القِسْمُ: الثَّاني: "تَدْلِيْسُ الشُّيُوْخِ" وفروعُه وأمثلةُ كلٍّ منها:

هذا النَّوْعُ يُسَمَّى أيضاً بـ: "تدليس الأسماء".

(أ) صُوْرَةُ : "تدليس الشُّيُوْخِ":

عرَّفه الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ بقوله: هو "أن يروي المحدِّثُ عن شَيْخٍ سَمِعَ منه حديثاً، فيغيِّر اسْمَه، أو كُنْيَتَه، أو نَسَبَه، أو حالَه المشهورَ من أَمْرِه؛ لئلاَّ يُعْرَف"[81].

وعَرَّفه الحافِظُ ابن الصَّلاَح بقوله: "وهو أن يروي عن شَيْخٍ حديثاً سَمِعَه منه؛ فيُسَمِّيه، أو يَكْنِيه، أو يَنْسُبُه، أو يَصِفُه بما لا يُعْرَف به؛ كَيْ لا يُعْرَف"[82].

(ب) سَبَبُ تسميتِه بـ:"تدليس الشُّيُوْخ":

سُمِّيَ هذا القِسْمُ بتدليس الشُّيُوْخ؛ لأنه كما تَرى أنَّ التَّدليس وَقَع مِن الرَّاوي في شَيْخه، وسمَّاه، أو كَنَاه، أو لقَّبه، أو وَصَفَه بما ليس مشهوراً به؛ كَيْ لا يُعرَف.

(ج) من الأمثلة على "تدليس الشُّيُوْخ":

1) مَثَّل العلماءُ لهذا النَّوْعِ من التَّدليس بما كان يفعل عَطِيَّةُ بن سَعْد العَوْفِيّ الكُوْفِي (ت111هـ)، فقد روى عن الصَّحابي الجليل أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ، وروى التفسيرَ عن مُحَمَّد بن السَّائِب الْكَلْبِيّ (ت146هـ)، فكَنَى هذا الأخيرَ: أبا سعيدٍ"[83]. والْكَلْبِيُّ مُتَّهَمٌ بالكَذِب، فما كان يرويه عَطِيَّةُ في التفسير عن أبي سعيدٍ فالْمَظِنَّةُ أن يكون الْكَلْبِيَّ، ما لم يَقُلْ: "الْخُدْرِيَّ".

و"أبو سعيدٍ" وإنْ كان كُنْيَةَ الكَلْبِيّ، لكنَّه لم يَشتهِر بها، فكان يَفعَلُ ذلك عَطِيَّةُ ليُوهِم أنه إنَّما يَروِي عن "أبي سعيد الخُدْرِيّ"، قال الخطيبُ: "الكلبيُّ يُكْنَى أبا النَّضْر، وإنَّما غَيَّر عَطِيَّةُ كُنْيَتَه ليُوْهِمَ النَّاسَ أنهُ يروي عن أبي سعيد الْخُدْرِيّ التفسيرَ الذي كان يأخذه عنه"[84].

2) وكذلك مثَّل العلماءُ في ذلك بما كان يفعله الإمامُ سُفْيَان الثَّوْرِيّ على جلالتِه وعُلُوِّ شأنِه في الحديث النبوي، ذَكَر الإمامُ ابن حِبَّان في ترجمة "مُحَمَّد بن سالِمٍ الكُوْفِيّ" أنَّ الثَّوْرِيَّ كان يحدِّث عنه ويَكْنِيْه، يقول: "حَدَّثَني أبو سَهْلٍ"، قال ابنُ حِبَّان: "كان هذا مَذْهَباً للثَّوْرِيّ: إذا حدَّث عن الضُّعفاء كَنَاهم حتى لا يُعرَفوا، كان إذا حدَّث عن عُبَيْدَة بن مُعَتِّبٍ قال: (حَدَّثَنا أبو عبد الكريم)، وإذا حدَّث عن سُلَيمان بن أَرْقَمَ قال: (حَدَّثَنا أبو مُعَاذٍ)، وإذا حدَّث عن بَحْر السَّقَّاءِ قال: (حَدَّثَنا أبو الفَضْل)، وإذا حدَّث عن الْكَلْبِيّ قال: (حَدَّثَنا أبو النَّضْر)، وإذا حدَّث عن الصَّلْتِ بن دِيْنارٍ قال: (حَدَّثَنا أبو شُعَيْبٍ)، ومَن يُشْبِه هؤلاءِ مِن الضُّعفاء مِمَّن يَكثُر عددُهم"[85].

(هـ) الفَرْقُ بين "تدليس الإسناد" و"تدليسِ الشُّيُوْخِ":

الفَرْقُ بين هذين القِسْمَين من التَّدليس هو: "الْحَذْفُ": فـ:"تدليسُ الإسنادِ" فيه حَذْفٌ للشَّيْخ الذي سمع منه هو، أو سمع منه شَيْخُه، وربَّما حَذَف أيضاً الصِّيْغَة. أمَّا "تدليسُ الشُّيُوْخِ" فلا حَذْفَ فيه لشَيْخه، ولا لأحدٍ من الإسناد، لكنه يتصرَّف في اسم شَيْخِه أو في كُنْيَته، حيث يسمِّيه أو يَصِفُه أو يَكْنِيه أو يَنْسُبُه بما لا يُعْرَف به، أو بما عُرِفَ به لكنَّه لم يَشتهِر به كَيْ لا يُعْرَف[86].

(و) حُكْمُ "تدليس الشُّيُوْخِ":

هذا النَّوْعُ من التَّدليسِ مكروهٌ عند علماء الحديث؛ لأنَّ الْمُدَلِّسَ يَذكُر فيه شَيْخَه بما لا يُعْرَف به، فقد دعا بذلك إلى جَهَالته، فرُبَّما يَبحَث عنه النَّاظِرُ فيه فلا يَعرِفه.

لكن يَختلِف الحالُ في كَرَاهة هذا القِسْمِ باختلاف القَصْد الحامِل عليه، ورُبَّما يصل إلى الحرام إذا كان الحامِلُ على التَّدليسِ ضَعْفَ الْمَرْوِي عنه، فيدلِّسه حَتَّى لا تَظهَر رِوَايتُه عن الضُّعَفاء، وهذا يتضمَّن الغِشَّ والتَّغريرَ والْخِيَانةَ[87].

ثم العِلَّةُ في هذا النَّوْعِ ليست الانقطاعَ والإرسالَ فحسب كما في "تدليس الإسناد"، وإنَّما هي الْجَهْلُ بحال ذلك الشَّيْخِ المذكورِ، بحيث إنه يَحتمِل كَوْنه ضعيفاً أو مجروحاً...[88].

وعلى كُلٍّ... فإنَّ "تدليس الشُّيُوْخِ" كَرَاهتُه أَخَفُّ من "تدليس الإسنادِ"، لأنَّ المدلِّسَ لم يُسقِط فيه أحداً؛ بل وَعَّر الطريقَ على السَّامِع في معرفة الرَّاوي عنه، وقد لا يكون في بعض "تدليس الشُّيُوْخِ" بأسٌ إنْ كان الحامِلُ عليه اختبارَ الطُّلاَّبِ، أو التَّفَنُّنَ في الرِّوَاية عن الثِّقَة كما كان يفعل ذلك الحافِظُ الخطيب البَغْدَادِيّ[89].

فُرُوْعُ "تَدْلِيْسِ الشُّيُوْخِ":

لم يتفرَّع عن "تدليس الشُّيُوخِ" غيرُ فَرْعٍ واحدٍ فقط، وهو ما يُسَمَّى بـ: "تدليس البُلْدَان".

(أ) صورةُ "تدليسُ البُلْدَانِ" (أو: "تدليسُ البِلاَد"):

هو أن يأتي الرَّاوي الْمُدَلِّسُ فيُوْهِم السَّامِعين أنه سَمِعَ الحديثَ من رَجُلٍ مشهورٍ في بلادٍ بعيدةٍ، وفي الحقيقة أنه لم يَسْمَع منه شيئاً، وإنَّما سَمِعَ من شَخْصٍ آخَرٍ يَشترِك معه في الاسم أو غيره[90].

يفعل ذلك المدلِّسُ تعظيماً لشَيْخه، وإيهاماً للِّقَاء به والرِّحْلَةِ إليه، وذلك من خلال تعظيم البلد أو الْحَيِّ الذي يَنسُب نفسَه إليه، وكلُّ ذلك إيهاماً للجِدِّ في طلب الحديث.

(ب) من الأمثلة على "تدليس البُلْدَان":

قال الحافِظُ ابن حَجَرٍ: "ويَلتحِق بقِسْم (تدليس الشُّيُوْخ) تدليسُ البِلاَد"[91]، وهو كما إذا قال الْمِصْرِيُّ: "حَدَّثَنِي فُلاَنٌ بالأَنْدَلُس"، وأرادَ بها مسجداً بالقُرَافَة (والذي يقع في جنوب القاهرة) ، الذي يُسَمَّى بـ"مسجد الأَنْدَلُس". أو قال: "بزِقَاق حَلَب" وأرادَ مَوْضِعاً بالقاهِرة. أو قال البَغْدَادِيُّ: "حَدَّثَنِي فُلاَنٌ بما وراء النَّهْر"، وأرادَ نَهْرَ دِجْلَة. أو قال: "بالرَّقَّة"، وأرادَ بُسْتَاناً على شاطِىء دِجْلَة. أو قال الدِّمَشْقِيُّ: "حَدَّثَنِي بالكَرَك" (وهي مدينة في جنوب الأُرْدُن)، وأرادَ "كَرَك نُوْح"، وهو بالقُرْب من دِمَشْق[92].

وفي ذلك يقول الإمامُ ابن الْجَوْزِي عبد الرَّحمن أبو الفَرَج البَغْدَادِيّ (ت597هـ): "وهذا كلُّه من الإخلاص بمَعْزِلٍ، وإنَّما مقصودُهم الرِّياسَةَ والْمُبَاهاةَ..."[93].

(ج) حُكْمُ "تدليس البُلْدَان":

وهذا النَّوْعُ من التَّدليسِ يُشبِه تدليسَ الأسماء؛ وحكْمُه التَّحريمُ أو الكَرَاهةُ،؛ لأنّه يَدخُل في باب التَّشَبُّعِ بغير الْمُعْطَى، ويلبِّس على النُّقَّاد أمرَ الحديثِ؛ قال الحافِظُ السَّخَاوِيُّ: "وهو أَخَفُّ من غيره، لكنَّه لا يَخْلُو عن كَرَاهةٍ، وإنْ كان صحيحاً في نفس الأمرِ، لإيهام الكَذِب بالرِّحْلة، والتَّشَبُّع بما لم يُعْطَ"[94].

فهذا النَّوْعُ من التَّدليس مكروهٌ لكَوْنِه يُوْهِم الرِّحْلَةَ في طلب الحديث؛ لذا كَرِهَه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقال: "حُكْمُه الكَرَاهةُ؛ لأنَّه يَدخُل في باب التَّشَبُّع وإيهامِ الرِّحْلَة في طلب الحديث، إلاَّ إنْ كان هناك قرينةٌ تَدُلُّ على عَدَم

إرادةِ التكثير فلا كَرَاهةَ"[95].

المطلب الثالث: أنواعٌ أخرى للتَّدليس وأمثلةُ كلٍّ منها:

ثَمَّة أنواعٌ أخرى للتَّدليسِ ذَكَرها العلماءُ في كُتبهم في علوم الحديث، لكنَّها نادراً ما تُذكَر في كُتبها، وهي في الحقيقة تَخْتَصُّ بقِسْمَيه السَّابِقَين منه (هما: "تدليس الإسناد" و"تدليس الشُّيُوخ")، الَّذَيْن قد أسلفتُ الكلامَ عنهما وعن فروعهما بالتفصيل والتمثيل في المطلبَين السَّابِقَين من هذا المبحث، وهذا تعريفٌ لتلك الأنواعِ مع الأمثلة:

النَّوْعُ الأوَّل: "التَّدْلِيْسُ الْخَفِيُّ":

لم يعرِّف هذا النَّوْعَ بهذا الاسمِ غيرُ الإمام بَدْر الدِّيْن أبي عبد الله مُحَمَّد بن بَهَادُرْ الزَّرْكَشِيّ (ت794هـ) في نُكَتِه على مقدِّمة ابن الصَّلاح، حيث قال: "القِسْمُ الرابع: التَّدليس الْخَفِيّ، ولا يَعرِفه إلاَّ المدقِّقُ في هذه الصِّناعة"[96].

(أ) مثالُه:

قال الزَّرْكَشِيُّ: "ومن أمثلته: أنَّهم اختلفوا في سَمَاع الحسن من أبي هُرَيْرَة، ووَرَد في بعض الرِّوايات: (عن الحسن حَدَّثَنا أبو هُرَيْرَة)، فقِيل: (أراد حَدَّث أهلُ بلدِنا)، وهذا إذا لم يَقُمْ دليلٌ قاطعٌ على أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هُرَيْرَة لم يَجُزْ أن يُضَافَ إليه".

ومنه قولُ أبي إسحاق [السَّبِيْعِيّ]: ليس أبو عُبَيْدَة ذَكَره، لكنَّ عبد الرَّحمن بن الأَسْوَد [النَّخَعِيّ] عن أبيه، فظاهِرُه أنَّ الْمُراد سَمَاعُه من عبد الرَّحمن بن الأَسْوَد عن أبيه لعُدُوْله عن أبي عُبَيْدَة، قِيْلَ: إنه تدليسٌ، كما لو قال ابتداءً: (عبد الرَّحمن بن الأَسْوَد عن أبيه)، ولم يَقُلْ قبله: (ليس أبو عُبَيْدَة ذَكَره)..." [97].

(ب) حُكْمُه:

هذا النَّوْعُ من التَّدليسِ مكروهٌ لِمَا فيه من الإيهام بالسَّمَاع ما لم يَسْمَعْه الرَّاوي.

النَّوْعُ الثَّاني: "تَدْلِيْسُ الْمَتْنِ" (أو: "تَدْلِيْسُ الْمُتُوْنِ"):

(أ) صُوْرَتُه:

أن يُدخِل الرَّاوي للحديث شيئاً من كلامِه في الحديث في أوَّله، أو في وَسَطِه، أو في آخِرِه، على وَجْهٍ يُوْهِمُ أنه من جُمْلَة الحديثِ الذيَ روَاه.

لكنَّ الصَّواب في هذا النَّوْعِ: أنه من "الإدراج" وليس من "التَّدليس"، قال الإمامُ بَدْرُ الدِّيْن أبو عبد الله مُحَمَّد بن بَهَادُرْ الزَّرْكَشِيّ (ت794هـ): "أمَّا تدليسُ المتونِ فهو الذي يُسَمِّيه المحدِّثون: (الْمُدْرَجَ)...، وقد ذَكَره المصنِّفُ – أي: ابن الصَّلاَح في مقدّمته – في النَّوْع العِشرين؛ وكان ذِكْرُه هنا أَنْسَبُ"[98]؛ لذلك لم يَذكُر هذا النَّوْعَ من التَّدليسِ كثيرٌ من العلماء في كُتبهم، ولم يَعتبِروه منه؛ بل جعلوه من الإدراج، وذَكَرُوه في بابه، وهو إليه أقرَبُ.

(ج) من الأمثلة على ذلك:

مثَّل له العلماءُ بما رواه عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – في التَّشَهُّد قال في آخِره: "وإذا فعلتَ هذا؛ فإنْ شئتَ أن تقوم فقُمْ، وإنْ شئتَ أن تَقعُد فاقْعُدْ"[99]. وهذا مِن كلام ابن مسعودٍ رضي الله عنه، لا من حديث النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

(د) حُكْمُه:

قال الإمامُ أبو الْمُظَفَّر مَنْصُوْر بن مُحَمَّد السَّمْعَاني (ت489هـ): "وأمَّا مَن يدلِّس في المتون، فهذا مطرحُ الحديثِ مجروحُ العَدَالةِ، وهو مِمَّن يحرِّف الكَلِمَ عن مَوَاضِعه، فكان مُلحَقاً بالكَذَّابين، ولم يُقْبَل حديثُه".

ففاعِلُ هذا عَمَداً مجروحُ العَدَالة مُرْتَكِبٌ لمحرَّمٍ، لِمَا فيه من الغِشّ[100]. أمَّا لو اتَّفق ذلك من غير قَصْدٍ خُلِطَ الحديثُ بما ليس منه.

النَّوْعُ الثَّالث: "تَدْلِيْسُ الْمُتَابَعَةِ":

(أ) صُوْرَتُه:

هو أن يروي الرَّاوي خَبَراً عن شَيْخَيْن له أو أكثر، ويكون بين مَن روى عنهم اختلافٌ إمَّا باللَّفْظ أو الإسناد، فيَحمِل رِوَايةَ أحدِهما على الآخَر ولا يبيّن[101].

(ب) مثالُه:

من الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: "أنَّ شُعَيْبَ بن أبي حَمْزَة روى عن ابن الْمُنْكَدِر، عن جابرٍ حديثَ الاستفتاحِ في الصَّلاَةِ بنحو سِياق حديث عليٍّ.

ورُوِيَ عن شُعَيْبٍ، عن ابن الْمُنْكَدِر، عن الأَعْرَج، عن مُحَمَّد بن مَسْلَمَة، فرجع الحديثُ إلى الأَعْرَج.

وإنَّما رواه النَّاسُ عن الأَعْرَج، عن عُبَيْد الله بن أبي رافعٍ، عن عليّ بن أبي طالبٍ.

ومِن جملة مَن رواه عن الأَعْرَج بهذا الإسنادِ: إسحاقُ بن أبي فَرْوَة.

وقِيل: إنه رواه عن عبد الله بن الفَضْل عن الأَعْرَج.

ورُوِيَ عن مُحَمَّد بن حِمْيَرٍ، عن شُعَيْب بن أبي حَمْزَة، عن ابن أبي فَرْوَة، وابنِ الْمُنْكَدِر، عن الأَعْرَج، عن مُحَمَّد بن مَسْلَمَة.

ورواه حَيْوَةُ، عن شُعَيْبٍ، عن إسحاق، عن الأَعْرَج، عن عُبَيْد الله بن أبي رافعٍ، عن مُحَمَّد بن مَسْلَمَة.

فظَهَر بهذا: أنَّ الحديثَ عند شُعَيْب عن ابن أبي فَرْوَة"[102]. وقال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازِيّ: "هذا الحديثُ من حديث إسحاق بن أبي فَرْوَة يرويه شُعَيْبٌ عنه"[103].

وحاصِلُ الأمرِ كما قال الحافِظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: "أنَّ حديث الاستفتاحِ رواه شُعَيْبٌ عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، وابنِ الْمُنْكَدِر، فمِنهم مَن تَرَك إسحاقَ، وذَكَر ابنَ الْمُنْكَدِر، ومنهم مَن كَنَى عنه، فقال: (عن ابن الْمُنْكَدِر وآخَر)، وكذا وقع في سُنَن النَّسَائِيّ"[104].

(ج) حُكْمُه:

قال الحافِظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: "هذا مِمَّا لا يجوز فِعْلُه"[105]؛ لأنه رُبَّما يكون حملُ حديث المطعونِ فيه على الثِّقَة، ويُدخِل حديثاً في حديثٍ، فيُثبِت لفظاً غير ثابتٍ ونحوه؛ لذلك نجد بعضَ المحدِّثين الْحُذَّاقِ – لكثرة حِفْظِهم ومُمَارَستِهم – يُعِلُّون الحديثَ بقولهم: "يُشبِه حديثَ فُلاَنٍ، ولا يُشبِه حديثَ فُلاَنٍ".

النَّوْعُ الرابع: "تَدْلِيْسُ الإجَازَةِ":

(أ) صُوْرَتُه:

أن يروي الرَّاوي ما تَحَمَّله بالإجازة، بصِيَغ الأداء كهذه: "أَخْبَرَنِي"، و"شافَهَنِي"، و"كَتَب إلَيّ"، التي تُوْهِمُ أنه سمعه من الشَّيْخ الْمُجِيْزِ، أو أنه كَتَب به إليه، مع أنه إنَّما سمع منه عبارةَ الإجازةِ فقط، أو كَتَب إليه بالإجازة فقط، وأشارَ إلى المجاز به، أو عينه، دُوْنَ أن يَكتُبه له.

وهذا يسمّيه بعضُ العلماء: "تدليسَ الصِّيْغَةِ".

وفي ذلك يقول الحافِظُ ابن حَجَرٍ: "ويَلتحِق بالتَّدليس ما يقع من بعض المحدّثين من التَّعبير بالتَّحديث أو الإخبار عن الإجازة مُوْهِماً للسَّمَاع، ولا يكون سمع مِن ذلك الشَّيْخِ شيئاً"[106].

لكنَّ الحافِظ العَلاَئيّ لم يَرْضَ بتسمية هذا الصَّنيعِ بالتَّدليس؛ فقال: "وهذا كلُّه في تدليس الرَّاوي ما لم يتحمَّله أَصْلاً بطريقٍ ما؛ فأمَّا تدليسُ الإجازةِ والْمُناوَلَةِ والوِجَادَةِ بإطلاق (أَخْبَرَنا) فلم يَعُدَّه أئمّةُ الفَنّ في هذا البابِ"[107].

النَّوْعُ الخامس: "تَدْلِيْسُ الْمُذَاكَرَةِ":

(أ) صُوْرَتُه:

أن يروي الرَّاوي ما سمعه في الْمُذاكَرة مِن غير أن يصرّح بأنَّها مُذاكَرةٌ، وهو يَعلَم أنه سمعه مُذاكَرةً، فيكون إهمالُه التصريحَ بذلك ليس من باب الوَهْمِ والنِّسيان، بل هو من باب التَّعَمُّدِ والتَّساهُلِ وإخفاءِ حقيقةِ كَيْفِيّةِ أخذِ الحديثِ؛ لذلك سُمِّيَ هذا التصرُّفُ من الرَّاوي: "تدليسَ الْمُذاكَرة"[108].

(ب) حُكْمُه:

كَرِهَ العلماءُ كتابةَ الأحاديث من المحدّثين أثناء الْمُذاكَرة معهم، قال الحافِظُ الذَّهَبِيُّ: "قال أحمدُ بن مُحَمَّد بن سُلَيْمان: سمعتُ أبا زُرْعَة يقول: لا تكتبوا عنّي بالْمُذاكَرة، فإنّي أَخَافُ أن تَحْمِلُوا خَطَأً، هذا ابنُ الْمُبارَك كَرِهَ أن يُحمَل عنه بالْمُذاكَرة؛ وقال لي إبراهيمُ بن مُوْسَى: لا تَحْمِلُوا عنّي بالْمُذاكَرة شيئاً"[109]؛ لذلك امتنع جماعةٌ من أعلام الْحُفَّاظِ من رِوَاية ما يَحْفَظُونه من الأحاديث في حال الْمُذاكَرة[110].

خاتمةُ البحث:

الحمدُ لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالِحاتُ، وبعد الفراغ من دراسة الموضوع؛ أَوَدُّ أن أُوجِز أَبْرَزَ وأَهَمَّ النتائج التي توصّلتُ إليها، والتوصيات التي أراها.

فقد توصّلتُ إلى النتائج التالية:

1) أنَّ "التَّدليس" مأخوذٌ من "الدَّلَس"، ومعناه: الظُّلْمَةُ، أو اختلاطُ النُّورِ بالظُّلْمَةِ. ويُطلَق "التَّدليسُ" أيضاً في اللغة على: إخفاء العَيْبِ والتَّمْوِيْه. وأَطْلَقَ المحدّثون هذا اللفظَ على فِعل راوٍ من إخفائِه عيباً في الإسناد لتحسين ظاهِره.

2) وأنَّ "التَّدليس" يَثْبُتُ من الرَّاوي من عَدَمِه حسب الصِّيْغَةِ التي يروي بها الحديثَ، فإذا رواه بالصِّيْغَة الجازِمة الصَّريحة في السَّمَاع فهو مقبولٌ، لكنه إذا رواه بصِيْغَةٍ مُوْهِمَةٍ وغيرِ صريحةٍ في السَّمَاع؛ فهنا يُتَوَقَّفُ في حديثه لاحتمال تَطَرُّقِ التَّدليس لرِوَايته. وأَشْهَرُ الصِّيَغِ الصَّرِيحةِ بالسَّمَاع: "سَمِعْتُ"، "حَدَّثَنِي" و"حَدَّثَنا"، "أَنْبَأَنِيْ" و"أَنْبَأَنَا"،

"أَخْبَرَنِيْ" و"أَخْبَرَنا". وأمَّا الصِّيَغُ الْمُحتمِلةُ للسَّماع وعَدَمِه فأَشْهَرُها: "عَنْ"، و"أَنَّ"، و"قالَ". وغالِبُ الرُّوَاةِ الْمُدَلِّسِيْنَ يَستعمِلون هذه الصِّيَغَ في رواياتهم التي لم يسمعوها. وأمَّا بالنِّسبة لِحُكْمُ هذه الصِّيَغِ فكلُّها تُفيد الاتِّصالَ وتُحْمَلُ على السَّمَاع، لكن بشُروطٍ، أهَمُّها: ثبوتُ اللِّقَاءِ، والْمُعاصَرة، والسَّمَاع.

3) وأنَّ للتَّدليس أسباباً كثيرةً، وهي تتنوَّع بتنوُّع أغراضِ المدلِّسين، وبعضُها مُتداخِلٌ، ومِنها ما هو مذمومٌ جِدّاً لِمَا فيه من إخفاء العُيُوْبِ والعِلَل. وقد يَشْتَدُّ الذَّمُّ والكَرَاهةُ لبعض من تلك الأغراض، ومنها ما هو مُتَسَامِحٌ فيه بين أهل الحديث.

4) وأنَّ "التَّدليس" أيّما كان وكيفما كان، لآفتِه ضَرَرٌ كبيرٌ في الدِّيْن وخَطَرٌ شديدٌ عليه؛ لذلك ذَمَّه جماهيرُ أئمَّةِ الحديث، واشتدَّ نكيرُ بعضِهم على مَن فعله، وجَعَلُوه مِن الكَذِب، لأنه غِشٌّ وتزويرٌ وإيهامٌ لِمَا ليس بصحيحٍ أنه صحيحٌ، كذلك فهو سبيلٌ للكَذِب على رسول اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وإفسادِ الدِّيْن، أو طريقٌ إلى هدمه.

5) وأنَّ الإمامَ الحاكِمَ أبا عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ أَوَّلُ مَن قامَ بتقسيم "التَّدليس" إلى أجناسٍ في كتابه "معرفة علوم الحديث"، حيثُ ذَكَر له سِتَّةَ أجناسٍ. ثم تكلَّم في ذلك الحافِظُ الخطيبُ البَغْدَادِيُّ في كتابه "الكِفَاية في عِلم الرِّوَايَة"، وذَكَر أنَّ "التَّدليس" قِسْمَان فقط. ثم تَبِعَهُ على ذلك مُعْظَمُ علماءِ الحديثِ، غير الحافِظ عبد الرَّحيم العِرَاقِيّ، الذي اعترض على ذلك في كتابه "التَّقييد والإيضاح" مُقَرِّراً أنَّ "التَّدليسَ" ثلاثةُ أقسامٍ فقط. لكنَّ الصَّوَاب ما ذَكَره الخطيبُ البَغْدَادِيّ مِن كَوْن التَّدليسِ على قِسْمَين فقط.

6) وأنَّ "التَّدليس" له قِسْمان رئيسان حسب تقسيمِ الخطيب البَغْدَادِيّ، هما: "تدليسُ الإسنادِ" و"تدليسُ الشُّيُوْخِ"، ويتفرَّع عن القِسْمِ الأوّلِ ("تدليس الإسناد") خمسةُ فروعٍ، وهي: "تدليسُ التَّسْوِيَةِ"، و"تدليسُ القَطْعِ"، و"تدليسُ العَطْفِ"، و"تدليسُ السُّكُوْتِ"، و"تدليسُ الصِّيَغِ". ويتفرَّع عن القِسْم الثَّاني (أعني: "تدليسَ الشُّيُوْخِ") فَرْعٌ واحدٌ فقط، وهو: "تدليسُ البِلاَد". وكذلك يُوجَد للتَّدليسِ أنواعٌ أخرى ذَكَرها بعضُ العلماء في كُتُبهم، والتي تَخْتَصُّ بقِسْمَيْه السَّابِقَين ("تدليس الإسناد" و"تدليس الشُّيُوخ")، وهي: "تدليسُ الْخَفِيّ"، و"تدليسُ الْمَتْنِ"، و"تدليسُ الْمُتَابَعَةِ"، و"تدليسُ الإجازَةِ"، و"تدليسُ الْمُذَاكَرَةِ".

7) وأنَّ أقسامَ "التَّدليسِ" كُلَّها مكروهةٌ عند أهل الحديث، وتختلف درجةُ الكَرَاهةِ فيها باختلاف الغَرَضِ الحامِل على التَّدليس، إلاَّ أنَّ "تدليس التَّسوية" يُعتبَر من أَفْحَشِ وأَقْبَحِ تلك الأقسامِ والفُروعِ، لِمَا فيه من غِشٍّ وتغطيةٍ لحال الحديثِ الضَّعيفِ، وتلبيسٍ على مَن أرادَ الاحتجاجَ به.

هذه بعضُ النتائج المهمَّة التي توصّلتُ إليها من خِلال إعدادي لهذا البحث.

وأمَّا التوصياتُ التي أرى ضرورةَ إعمالِها فمِنها: تبسيطُ مادَّةِ "علوم الحديث" في مراحلها الأُوْلَى من الدراسة قدر ما يُمكِن؛ وذلك من أَجْل أن يَسهُل على الطَّلَبة المبتدئين فهمُها وحفظُ قواعدِها. وكذلك الإكثارُ من الأمثلة التوضيحية والنَّظرية والعَمَلية ولا سِيَّما في بعض الأنواع المهمَّة من هذه العلوم مِثل "التَّدليس"، والتي تَكثُر فيها الأقسامُ ففروعُها. وهذه الطريقةُ تُساعِد الطَّلَبَةَ على ترسيخ وتثبيت المعلومات في أذهانهم، وتجعلهم يستوعبون هذه العلومَ استيعاباً تامّاً، وتمكِّنهم منها تمكُّناً جيداً.

وأخيراً ... أسأل اللهَ تعالى: أن يتقبَّل منّي هذا الجهدَ المبذول المتواضع في إعداد هذا البحث، ويكتب له النفعَ، إنه وَلِيُّ ذلك والقادِرُ عليه، وآخِرُ دَعْوَاي أن الحمد لله ربِّ العالَمين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الهوامش (References)

[1] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، بيروت: دار الفكر، ط1، 1979م)، 2: 296

Ibn Fāris, Aḥmed bin Fāris, *Mu'jam Maqāyīs al Lughah*, (Beirūt: Dār al Fikr, 1st Edition, 1979), 2:296

[2] الفيروز آبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م)، ص: 546.

Al Fayrawz Ā'bādī, Muḥammad bin Ya'qūb, *Al Qāmūs al Mūhīṭ*, (Beirūt: Mu'ssasah al Risālah, 8th Edition, 2005), p: 546

[3] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط1، 1474هـ، 5: 287.

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram, *Lisān al 'Arab*, (Beirūt: Dār Ṣādir, 1st Edition, 1474), 5:287

[4] الأزهري، أبو منصور مُحَمَّد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، 1975م)، 12: 253.

Al Azharī, Muḥammad bin Aḥmad, *Tahdhīb al Lughah*, Research: 'Abd Al Salam Haroon, (Cairo: Dār Al Miṣrīyyah lil T'alīf wal Tarjamah, 1st Edition, 1975), 12:153

[5] ابن حبان، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البستي، كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ)، 2: 55.

Ibn Ḥabbān, Muḥammad bin Ḥabban, *Kitāb al Majrūhīn min Al Muḥaddithīn wal Ḍu'afā' wal Matrūkīn*, (Eleppo: Dār Al Wa'yī, 1st Edition, 1396), 2: 55

[6] انظر: الفهد ناصر بن حمد، منهج المتقدِّمين في التدليس، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط1، 2001م)، ص: 57.

الشايجي، عبد الرزاق خليفة، ضوابط قبول عنعنة المدلِّس: دراسة نظرية وتطبيقية، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 2002م)، ص: 16، 17.

Al Fahad Nāṣir Bin Ḥamd, *Manhaj al Mutaqaddimīn fī al Tadlīs*, (Riyadh: Maktabah Aḍwa' Al Salaf, 1st Edition, 2001), p:57. Al Shayīgī, 'Abd Al Razzāq Khalīfah, *Ḍawābiṭ Qabūl 'An'anah al Mudallis*, (Kuwait: Majlis Al Nashr Al 'Ilmī, University of Kuwait, 1st Edition, 2002), p: 16, 17

[7] انظر: عتر نور الدين الحلبي، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، دمشق: دار اليمامة، ط1، 1322هـ، ص: 120.

'Itr Nūr al Dīn Al Ḥalabī, *U'ṣūl al Jarḥ wal Ta'dīl wa 'Ilm al Rijāl*, (Dimascuss: Dār al Yamāmah, 1st Edition, 1322), p: 120

[8] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط1، 1357هـ، ص: 412.

Al Khatīb Al Baghdādī, Aḥmad bin 'Alī, *Al Kifāyah fī 'Ilm Al Riwāyah*, (Al Madīnah: Al Maktabah al 'Ilmiyyah, 1st Edition, 1357), p:412

[9] المصدر السابق، ص: 413.

Ibid., p: 413

[10] انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط1، 1421هـ، ص: 73.

Ibn Al Ṣalāḥ, 'Usmān bin 'Abd al Raḥmān, *'Ulūm Al Ḥadīth*, (Damascuss: Dār Al Fikr, 1st Edition, 1421), p:73

[11] انظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النَّمَري القُرطبي، التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومُحَمَّد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1387هـ، 1: 26.

Ibn 'Abd Al Barr, Yūsuf bin 'Abdullah, *Al Tamhīd limā fil Mu'aṭṭa' min al Ma'ānī wal Asānīd*, (Morocco: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1st Edition, 1387), 1:26

[12] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 346.

Al Khatīb al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:346

[13] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 256.

Ibn Al Ṣalāh, *'Ulūm al Ḥadīth*, p:256

[14] المصدر السابق، ص: 256.

Ibid., p:256

[15] ابن عبد البر، التمهيد، 1: 15.

Ibn 'Abd Al Barr, *Al Tamhīd*,1:15

[16] الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط4، 1420هـ، ص: 47.

Al Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad bin Uthmān, *Al Mūqiẓah fī 'Ilm Muṣṭalaḥ al Ḥadīth*, (Eleppo: Maktab al Maṭbū'āt Al Islāmiyyah, 4th Edition, 1420), p:47

[17] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 365، 366.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:365,366

[18] انظر: الخيرآبادي، مُحَمَّد أبو الليث، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، سلانجور: دار الشاكر، ط7، 2011م)، ص: 184.

Al Khayrābadī, Muḥammad Abū Allayth, *'Ulūm al Ḥadīth*, (Salānjūr: Dār al Shākir, 7th Edition, 2011), p:184

[19] ابن دقيق العيد، تقي الدين مُحَمَّد بن علي المصري، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: عامر حسن الصبري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1417هـ، ص: 211، 212.

Ibn Daqīq Al 'Īid, Muḥammad bin 'Alī, *Al Iqtiraḥ fī Bayān al 'Iṣṭīlaḥ*, (Beirūt: Dār al Bashā'ir al Islāmiyyah, 1st Edition, 1417), p:211,212

[20] الجزائري صالح بن سعيد عومار، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2002م)، ص: 90، 96

Al Jazā'irī, Ṣaliḥ bin Sa'īd 'Awmār, *Al Tadlīs wa Aḥkamuhu wa Ātharuhu al Naqdiyyah*, (Beirūt: Dār Ibn Ḥazm, 1st Edition, 2002), p:90,96

[21] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 75.

Ibn Al Ṣalaḥ, *'Ulūm al Ḥadīth*, p:75

[22] المصدر السابق، ص: 75.

Ibid., p:75

[23] السخاوي، أبو الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط1، 1426هـ، 2: 329.

Al Sakhāwī, Muḥammad bin ‘Abd al Raḥmān, *Fatḥ al Mughīth bi Sharḥ Alfiyah al Ḥadīth*, (Riyadh: Maktabah Dār al Minhāj, 1st Edition, 1426), 2:329

[24] الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1401هـ)، 7: 460.

Al Dhahabī, Muḥammad bin Uthmān, *Siyar A’lām al Nublā‘*, (Beirūt: Mu’ssasah Al Risālah,1st Edition, 1401), 7:460

[25] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 357، 365.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī ‘Ilm al Riwāyah*, p:365,357

[26] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 73، 74.

Ibn Al Ṣalaḥ, *’Ulūm al Ḥadīth*, p:73,74

[27] انظر: ابن جماعة أبو عبد الله بدر الدين الكناني الحموي، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، بيروت: دار الفكر، ط2، 1406هـ، ص: 72، 73.

Ibn Jamā’ah, Abū ‘Abdullah Badr al Dīn, *Al Manhal al Rawīī fī Mukhtaṣar ‘Ulūm al Ḥadīth al Nabawī*, (Beirūt: Dār al Fikr, 2nd Edition, 1406), p:72,73

[28] انظر: العلائي صلاح الدين بن خليل أبي سعيد الكيلكدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالَم الكتب، ط2، 1986م، ص: 97.

Al ’Alā‘ī, *Ṣalaḥ al Dīn bin Khalīl*, *Jāmi’ al Taḥṣīl fī Aḥkām al Marāsīl*, (Beirūt: ‘Ālam al Kutub, 2nd Edition, 1986), p:97

[29] انظر: البلقيني أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان، مَحاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، 1974م، ص: 168، 169.

Al Balqīnī, ‘Umar bin Raslān, *Maḥasin al Iṣṭilaḥ wa Taḍmīn Kitāb ibn al Ṣalāḥ*, (Cairo: Dār al Kutub al Miṣriyyah, 1st Edition, 1974), p:168,169

[30] انظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي، القاهرة: دار الإمام أحمد، ط1، 2009م، ص: 244

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ‘Alī, *Al Nukat ’ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, (Cairo: Dār al ‘Imām Aḥmad, 1st Edition, 2009), p:244

[31] انظر: الصنعاني مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، تحقيق: مُحَمَّد محب الدين أبو زيد، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2011م، 2: 299.

Al Ṣan’ānī, Muḥammad bin Ismā’īl al Amīr, *Tawḍīḥ al Afkār Sharḥ Tanqīḥ Al Anẓār*, (Riyadh: Maktabah al Rushd, 1st Edition, 2011), 2:299

[32] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لِمَا أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصَّلاح، تحقيق: أسامة بن عبد الله خياط، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط2، 1429هـ، 1: 446.

Al ’Irāqī, ‘Abd al Raḥīm bin Al Ḥusayn, *Al Tanqīd wal Ī’ḍaḥ limā Uṭliqa wa Ughliqa min Kitāb Ibn Al Ṣalaḥ*, (Beirūt: Dār al Bashā’ir al Islāmiyyah, 2nd Edition, 1429), 1:446

[33] المرجع السابق، 1: 451.

Ibid., 1:451

[34] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 59.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:59

[35] الجديع عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1424هـ، 2: 953.

Al Jadī', Abdullah bin Yūsuf, *Taḥrīr 'Ulūm al Ḥadīth*, (Beirūt: Mua'ssasah al Rayyān, 1st Edition, 1424), 2:953

[36] ابن عبد البر، التمهيد، 1: 15.

Ibn Abd al Barr, *Al Tamhīd*, 1:15

[37] الجديع، تحرير علوم الحديث، 2: 954.

Al Jadī', *Taḥrīr 'Ulūm al Ḥadīth*, 2:954

[38] انظر: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص: 105.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth*, p:105

[39] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 360، 361.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:360,361

[40] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 363.

Ibid., p:363

[41] العلائي، جامع التحصيل، ص: 97.

Al 'Alā'ī, *Jāmi' al Taḥṣīl*, p:97

[42] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 357، 358.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:357,358

[43] انظر: المصدر السابق، ص: 357، 358.

Ibid., p:357,358

[44] ابن بلبان، أبو الحسن علي بن عبد الله الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ، 1: 161.

Ibn Balbān, 'Alī bin 'Abdullah, *Al 'Iḥsān fī Taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān*, (Beirūt: Mu'ssasah Al Risālah, 2nd Edition, 1414), 1:161

[45] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 361، والسخاوي، فتح المغيث، 1: 323، 324، والعلائي، جامع التحصيل، ص: 35.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:361. Al Shawkānī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:323,324, Al 'Alā'ī, *Jāmi' al Taḥṣīl*, p:35

[46] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 261.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat 'ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:261

[47] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 518.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:518

[48] الجديع، تحرير علوم الحديث، 2: 956، 957.

Al Jadī', *Taḥrīr 'Ulūm al Ḥadīth*, 2:956,957

[49] انظر: العلائي، جامع التحصيل، ص: 118.

Al 'Alā'ī, *Jāmi' al Taḥṣīl*, p:118

[50] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1379هـ، ص: 450.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī, *Hadyū al Sārī Muqaddimah Fatḥ al Bārī*, (Cairo: Al Maktabah Al Salafiyyah, 1st Edition, 1379), p:450

[51] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1985م، 2: 154، رقم: 1957.

Ibn Abī Ḥātim, ‘Abd al Raḥmān, *‘Ilal al Ḥadīth*, (Beirūt: Dār al Ma’rifah, 1st Edition, 1985), 2: 154, Ḥadīth # 1957

[52] انظر: السخاوي، فتح المغيث، 1: 338.

Al Sakhāwī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:338

[53] العلائي، جامع التحصيل، ص: 102، 104.

Al ’Alā’ī, *Jāmi’ al Taḥṣīl*, p:102,104

[54] المرجع السابق، ص: 102، 104.

Ibid., p:102,104

[55] المرجع السابق: ص: 102، 104.

Ibid., p:102,104

[56] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: أحمد بن علي سيرالمباركي، الرياض: المحقِّق نفسه، ط3، 2009م، ص: 68.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ‘Alī, *Ta’rīf ahl al Taqdīs bi Marātib al Mawṣūfīn bi al Tadlīs*, (Riyadh: 3rd Edition, 2009), p:68

[57] انظر: الجزائري، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، ص: 65.

Al Jazā‘irī, *Al Tadlīs wa Aḥkamuhu wa Āthāruhu al Naqdiyyah*, p:65

[58] انظر: السخاوي، فتح المغيث، 1: 318.

Al Sakhāwī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:318

[59] في "الكفاية في علم الرواية"، ص: 516.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī ‘Ilm al Riwāyah*, p:516

[60] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 244.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat ’ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:244

[61] انظر: المرجع السابق، 2: 617.

Ibid., 2:617

[62] انظر: الجزائري، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، ص: 62.

Al Jazā‘irī, *Al Tadlīs wa Aḥkamuhu wa Āthāruhu al Naqdiyyah*, p:62

[63] الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص: 150.

Al Ḥākim, *Ma’rifah ‘Ulūm al Ḥadīth*, p:150

[64] المصدر السابق، ص: 150.

Ibid., p:150

[65] الفهد، منهج المتقدِّمين في التدليس ، ص: 31.

Al Fahd, *Manhaj al Mutaqadimīn fī al Tadlīs*, p:31

[66] أخرجه الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني في الموطأ، ترقيم: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1370هـ، كتاب الجنائز، برقم: 551.

Mālik bin Anas, *Al Mu’aṭṭā‘*, (Cairo: Maktabah ‘Eīsa al Bābī al Ḥalabī, 1st Edition, 1370), Ḥadīth # 551

[67] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار الملاح، ط1، د.ت، 2: 765

Ibn Rajab, 'Abd Al Raḥmān bin Aḥmad, *Sharḥ 'Ilal al Tirmidhī*, (Beirūt: Dār al Mallāḥ, 1st Edition), 2:765

[68] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1940م، ص: 379.

Al Shāfa'ī, Muḥammad bin Idrīs, *Al Risālah*, (Cairo: Muṣtafa al Bābī al Ḥalabī, 1st Edition, 1940), p:379

[69] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 217.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat 'ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:217

[70] الدميني مسفر بن غرم الله، التدليس في الحديث: حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، الناشر: المؤلِّفُ نفسه، ط1، 1992م، ص: 64.

Al Damīnī, Musfir bin Gharm Ullah, *Al Tadlīs fīl Ḥadīth: Ḥaqīqatuhu wa Aqsāmuhu wa Aḥkāmuhu wa Marātibuhu wal Mawṣūfūn bihi*, (1st Edition, 1992), p:64

[71] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 244.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat 'ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:244

[72] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 8: 514.

Al Dhahabī, *Siyar A'lām al Nubalā'*, 8:514

[73] انظر: الجزائري، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية ، ص: 68، والدميني، التدليس في الحديث، ص: 66.

Al Jazā'irī, *Al Tadlīs wa Aḥkamuhu wa Āthāruhu al Naqdiyyah*, p:68. Al Damīnī, *Al Tadlīs fīl Ḥadīth*, p:66

[74] ابن حجر، تعريف أهل التقديس ، ص: 26.

Ibn Ḥajar, *Ta'rīf ahl al Taqdīs*, p:26

[75] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 170.

Ibn al Ṣalāḥ, '*Ulūm al Ḥadīth*, p:170

[76] السخاوي، فتح المغيث، 1: 317.

Al Sakhāwī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:317

[77] الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص: 110.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth*, p:110

[78] الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، القاهرة: مكتبة عيسى الحلبي، ط1، 1963م، 1: 111

Al Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, *Mīzān al I'tidāl fī Naqd al Rijāl*, (Cairo: Maktabah 'Eīsa al Ḥalabī, 1st Edition, 1963), 1:111

[79] المصدر السابق، 1: 111

Ibid., p:1:111

[80] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص: 28.

Ibn Ḥajar, *Ta'rīf ahl al Taqdīs*, p:28

[81] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 365.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:365

[82] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 74.

Ibn al Ṣalāḥ, '*Ulūm al Ḥadīth*, p:74

[83] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 521، وابن حبان، كتاب المجروحين، 2: 253.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:521. Ibn Ḥibbān, *Kitāb al*

Majrūḥin, 2:253

[84] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ، ص: 366.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:366

[85] ابن حبان، كتاب المجروحين، 2: 262، 263.

Ibn Ḥibbān, *Kitāb al Majrūḥin*, 2:262,263

[86] انظر: الدميني، التدليس في الحديث، ص: 80.

Al Damīnī, *Al Tadlīs fīl Ḥadīth*, p:80

[87] انظر: النووي، يحي بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار اليمامة، ط7، 2009م، ص: 94. الحلبي، عبد الله سراج الدين، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حلب: مكتبة دار الفلاح، ط4، 2009م، ص: 103، 104.

Al Nawawī, Yaḥya bin Sharf, *Irshād Ṭullāb al Ḥaqāq'iq 'ila Ma'rifah Sunan Khayr al Khalā'iq*, (Dimascuss: Dār al Yamāmah, 7th Edition, 2009), p:94. Al Ḥalabī, 'Abdullah Sirāj Al Dīn, *Sharḥ al Manẓūmah al Bayqūniyah fī Muṣṭalaḥ al Ḥadīth*, (Eleppo: Maktabah Dar Al Falaḥ,4th Edition,2009),p:103,104

[88] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 371.

Al Khaṭīb Al Baghdādī, *Al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*, p:371

[89] انظر: الخلف عواد حسين، روايات المدلِّسين في صحيح مسلم: جمعها تخريجها الكلام عليها، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 2000م، ص: 64.

Al Khalf 'Awād Ḥusayn, *Riwāyat al Mudallisīn fī Ṣaḥīḥ Muslim*, (Beirūt: Dār al Bashā'ir al Islāmiyyah, 1st Edition, 2000), p:64

[90] انظر: الدميني، التدليس في الحديث، ص: 79.

Al Damīnī, *Al Tadlīs fīl Ḥadīth*, p:79

[91] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 651.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat 'ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:651

[92] المصدر السابق، 2: 651.

Ibid., 2:651

[93] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي، تلبيس إبليس، القاهرة: مكتبة الإيمان، ط1، د.ت، ص: 122.

Ibn Al Jawzī, 'Abd Al Raḥmān bin Abī al Ḥasan, *Talbīs Iblīs*, (Cairo: Maktabah Al 'Imān, 1st Edition), p:122

[94] السخاوي، فتح المغيث، 1: 342.

Al Sakhāwī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:342

[95] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 651.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat 'ala Kitab Ibn al Ṣalaḥ*, 2:651

[96] الزركشي، بدر الدّين أبي عبد الله مُحَمَّد بن بَهَادُرْ، النكت على مقدّمة ابن الصلاح، الرياض: مكتبة أضوء السلف، ط1، 1998م)، 2: 110، 111.

Al Zarkashī, Muḥammad bin Bahādur, *Al Nukat 'ala Muqaddimah ibn al Ṣalaḥ*, (Riyadh: Maktabah Aḍwā' al Salaf, 1st Edition, 1998), 2: 110, 111

[97] المرجع السابق: 2: 110، 111.

Ibid., 2: 110, 111

[98] الزَّركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 2: 31، 32.

Ibid., 2: 31, 32

[99] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، الرياض: دار السلام، ط1، 1999م، كتاب: الصلاة، باب: التشهد، برقم: 966.

Abū Dāw'ūd, Sulaymān bin Ath'ath, *Sunan Abī Dāw'ūd*, (Riyadh: Dār al Salām, 1st Edition, 1999), Ḥadīth # 966

[100] السخاوي، فتح المغيث، 1: 342.

Al Shawkānī, *Fatḥ al Mughīs*, 1:342

[101] انظر: مقدمة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد لكتاب "منهج المتقدِّمين في التدليس" للفهد، ص: 31، 34.

Manhaj al Mutaqaddimīn fil Tadlīs, p: 31, 34

[102] انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث، 6: 361. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 2: 761.

Ibn Abī Ḥātim, *'Ilal al Ḥadīth*, 6: 361. Ibn Rajab al Ḥambalī, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 2: 761

[103] انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث، 6: 361. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 2: 761.

Ibn Abī Ḥātim, *'Ilal al Ḥadīth*, 6: 361. Ibn Rajab al Ḥambalī, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 2: 761

[104] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 2: 864.

Ibn Rajab al Ḥambalī, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 2: 761

[105] المرجع السابق، 2: 762.

Ibid., 2: 762

[106] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص:62.

Ibn Ḥajar, *Ta'rīf ahl al Taqdīs*, p:62

[107] العلائي، جامع التحصيل، ص: 114.

Al 'Alā'ī, *Jāmi' al Taḥṣīl*, p:114

[108] انظر: محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، (الكتاب الإلكتروني، المودع في المكتبة الشاملة)، ص: 263.

Muḥammad Khalf Salāmah, *Lisān al Muḥadithīn*, (eBook from al Maktabah al Shāmilah), p:263

[109] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 13: 80.

Al Dhahabī, *Siyar A'lām al Nubalā'*, 13:80

[110] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: 234.

Ibn al Ṣalāḥ, *'Ulūm al Ḥadīth*, p:234